الأمم المتحدة

A/64/PV.97

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٩٧**
الخميس، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

منع الجريمة والعدالة الجنائية

الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية

الرئيس: أود في البداية أن أرحب بمعالي وزير العدل الإيطالي، ووزير الدولة الفرنسي لشؤون السجون وإصلاحها، ووزيرة خارجية المكسيك، ووزير داخلية شيلي، ووزير الداخلية والأمن العام وشؤون الهجرة واللامركزية في غابون، ووزير الداخلية والشرطة والأمن العام في كوستاريكا، ونائب وزير خارجية النرويج، ونائب وزير داخلية أذربيجان، ونائب وزير العلاقات الخارجية والتكامل والشؤون الاقتصادية في السلفادور، ونائبة مساعد وزيرة الخارجية لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، ونائب وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية، والممثل الدائم لها لدى الأمم المتحدة، وكذلك بجميع الممثلين الآخرين للدول الأعضاء الذين يحضرون هذا الاجتماع.

أود الآن أن أتطرق إلى بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بإدارة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي ضوء العدد الكبير من الوفود المدرجة في القائمة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على إغلاق قائمة المتكلمين.

تقرر ذلك.

الرئيس: فيما يتعلق بمدة البيانات، يُشجع المتكلمون على توخي الإيجاز قدر الإمكان، وذلك ليتمكن جميع المتكلمين المدرجين في القائمة من الإدلاء ببياناتهم على أن يكون مفهوما أن هذا لن يمنع من توزيع نصوص أطول. ونظرا لكثرة عدد الوفود المدرجة بالفعل في قائمة المتكلمين التي تضم الآن ٥٠ متكلما، أناشد المتكلمين أن يتعاونوا بهذا الصدد.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أنجيلينو ألفانو، وزير العدل في إيطاليا.

السيد ألفانو(إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن امتناني العميق لرئيس الجمعية العامة التريكي على إشادته المؤثرة بالقاضي الإيطالي الراحل جيوفاني فالكوني الذي يشكل تفانيه وشجاعته مصدر إلهام لنا جميعا. كما أتوجه بخالص الشكر إلى الأمين العام بان كي - مون على الاهتمام الذي تابع به التحضيرات لهذا الحدث الرفيع المستوى بشأن اتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وإلى حكومة المكسيك التي تشاطر هذه المبادرة مع إيطاليا؛ وإلى الدول الأطراف الكثيرة ذات طريقة التفكير المماثلة التي أسهمت في هذا الاجتماع.

وأود أن أشدد على إن إيطاليا تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به السفير يانيز - بارنويفو بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إننا جميعا ندرك جيدا حقيقة أن عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة لم يجن جميع الثمار التي كانت متوقعة. وإذا ما سألنا أنفسنا عما إذا كنا في أمان أكبر الآن مقارنة بما كنا عليه قبل ٢٠ عاما، أعتقد أنه لن يجيب بنعم سوى قلة منا. ونحن نشهد اليوم مجالات عديدة لعدم الاستقرار وكذلك زيادة التهديدات عبر الوطنية وغير التقليدية. وعلى مدار الأعوام الـ ١٥ الماضية، جرى إضفاء اللامركزية بصورة متزايدة على مراكز النشاط التكنولوجي والاقتصادي والمالي والجنائي، وبالتالي جرى توزيع أوسع نطاقا للسلطات. وظهرت أطراف فاعلة جديدة إقليمية ودون إقليمية ومن غير الدول وطالبت بأن يكون لها دور.

واليوم، فإننا نجابه مجرمين مبدعين يستخدمون وسائل قوية ومحيرة. ولذلك، فإن الأمر يرجع إلينا لإعداد استجابة خلاقة للغاية. ونحن نواجه تحديا عالميا يتطلب معلومات استخبارية عالمية والتزاما عالميا واستجابة عالمية. وهو تحد معقد بدرجة لم يسبق لها مثيل لأنه يجمع بين عدد متزايد من العوامل الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية وحتى المناخية. وبالتالي، يتعين علينا استكمال سياساتنا باستمرار.

وفيما يتعلق بالمشهد الجغرافي - السياسي سريع التغير، فإن البعد المحلي أصبح عالميا بشكل متزايد والعكس صحيح، حيث لا مفر من أن يغطي التعاون الدولي جميع جوانب الحياة الاجتماعية. ورؤيتنا تقوم على تعزيز تعددية الأطراف الفعالة التي لا ينظر إليها باعتبارها حلا بديلا، وإنما باعتبارها أداة إضافية لتعزيز الشراكات على الصعيدين الثنائي والإقليمي.

وعلى مدار العشرين عاما الماضية، ما فتئت إيطاليا تدعم مختلف هيئات الأمم المتحدة المشاركة في تعزيز النهج الدولية المشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة. واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من بين العناصر الرئيسية التي لا يمكن تجاهلها، شأنها في ذلك شأن الصكوك الأخرى ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

وقد فُتح باب التوقيع على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في باليرمو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وهي تستفيد من عمل وأفكار القاضي فالكوني الذي قتلته المافيا، وهو وزوجته وحرسه الشخصي، بطريقة وحشية في عام ١٩٩٢ أثناء قيامه بمهامه. ومن بين الأهداف الرئيسية للاتفاقية استخدام التعاون القضائي والشرطي في مكافحة الأنشطة المالية وأنشطة غسل الأموال للعصابات الإجرامية الدولية في أي مكان من العالم بصرف النظر عن نوع الاتجار.

والمفهوم الأساسي بسيط وهو: إن الاعتقال يكون في الغالب أقل فعالية من اتخاذ إجراءات واسعة النطاق لمصادرة الأصول غير المشروعة للمافيا واستعادتها. وكان جيوفاني فالكوني قد اكتسب فهما عميقا لسيكولوجية المافيا. وكان من بين أوائل من أدركوا أن أعضاء المافيا يمكنهم التكيف مع الاعتقالات باعتبارها نوعا من مخاطر المهنة. ولا يمكن هزيمتهم حقا إلا عندما تحرمهم العدالة وتحرم أسرهم من العائدات غير القانونية لأنشطتهم الإجرامية.

وخلال العامين الماضيين، تبنت إيطاليا ذلك النهج لمكافحة الجريمة المنظمة بتوسيع سلطة مصادرة الأصول غير المشروعة لأعضاء المافيا، بما في ذلك الورثة وأفراد الأسر وأصدرت مبادئ توجيهية بشأن مصادرة الأموال السائلة والممتلكات لتقليل احتمالات إخفاء أصول المافيا إلى الحد الأدنى وتحديد المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين في قضايا غسل الأموال. وبفضل تلك الأحكام الجديدة، التي أثارت اهتمام شركائنا الدوليين، تمكنت إيطاليا من إنشاء صندوق لقطاع العدالة لتجميع الأموال والأصول المستعادة من المافيا. وبدأ الصندوق يثبت نجاحه العملي حيث أنه يسمح لنا بالوصول المباشر إلى الموارد المصادرة من المافيا، وبالتالي تعزيز جهودنا لمكافحة الجريمة المنظمة. وتبين الأرقام فعالية هذه الاستراتيجية بصورة أفضل من الكلمات ومن ثم، اسمحوا لي بأن أزود الجمعية العامة ببعض الأمثلة.

خلال الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٠، صادرنا أموالا سائلة وممتلكات منقولة وغير منقولة قيمتها حوالي ٩ بلايين يورو. ومن ذلك المبلغ الإجمالي، أتيح ما يزيد على ١,٦ بليون يورو على الفور لدعم الإجراءات التي تتخذها سلطات إنفاذ القانون؛ وسيذهب مبلغ كبير آخر إلى المنظمات غير الحكومية النشطة في مكافحة الجريمة.

وبشأن الذكرى السنوية العاشرة لفتح باب التوقيع على اتفاقية باليرمو، تضطلع إيطاليا بدور رئيسي في إعطاء زخم جديد للاتفاقية بالتعاون الوثيق مع شركاء كثيرين ذوي طريقة تفكير مماثلة. وهدفنا الرئيسي اليوم هو توسيع نطاق قائمة الدول الأطراف في الاتفاقية، وفقا لما هو منصوص عليه في القرار ١٧٩/٦٤ الذي اقترحته إيطاليا وحظي بدعم عدد كبير بشكل لافت من ١٢٠ دولة، شاركت في تقديمه.

وفي الأجل القصير، ينبغي أن تركز جهودنا على زيادة عدد الدول المشاركة في المؤتمر الخامس للدول الأطراف الذي سيعقد في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر المقبل. وبالطبع، فإن لدينا هدفا أهم في الأجل الطويل، ألا وهو تحقيق الانضمام العالمي إلى اتفاقية باليرمو. وبغية بلوغ ذلك الهدف، يجب على الدول التي لم تصدق على الاتفاقية وبروتوكولاتها الثلاثة حتى الآن أن تتخذ خطوات ملائمة للقيام بذلك. وبالنسبة للدول التي ترغب في التصديق، فقد اقترحنا عملية من خطوتين. وتتمثل الخطوة الأولى في الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة اليوم الذي يهدف إلى البناء على جهود المجتمع الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. والخطوة الثانية هي مؤتمر فيينا الذي سيتيح فرصة فريدة لإنهاء العام الحالي بموجة من التصديقات الجديدة على اتفاقية باليرمو.

كما نعتبر أنه من الضروري تعزيز تنفيذ الاتفاقية بفعالية أكبر والتطوير الكامل للفرص التي تتيحها فيما يتصل بالجرائم الجديدة والناشئة. ونرى أن تعزيز عالمية الاتفاقية يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع التزامنا بكفالة تنفيذ قواعد الاتفاقية بصورة فعالة ومستكملة تماما. إننا نؤيد بشدة إنشاء آلية استعراض خاصة تؤكد اتفاقية باليرمو بوصفها أعلى صك قانوني لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في القرن الحادي والعشرين.

تكمن القوة الداخلية لمجتمعنا في انفتاحه واحترامه الصادق للحرية، التي نعتزم الدفاع عنها دائما. وفي كفاحنا ضد الجريمة وضد التهديدات العالمية الأخرى، ينبغي لنا أن نطمئن لوجود حقيقة أكيدة هي أن المبادئ والقيم التي بنيت عليها مجتمعاتنا الديمقراطية تمثل بوصلة أخلاقية أساسية، فضلا عن كونها علامات توجيهية واضحة على خارطة طريقنا صوب المستقبل. وهي عوضا عن تقييد عملنا، تحسن بشكل كبير فعالية مكافحتنا لأكثر التحديات الحالية إلحاحا بشأن ومصداقية تلك المكافحة في الأجل الطويل، وعلى رأس التحديات الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

تمر في هذا العام الذكرى العاشرة لاتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. واغتنم هذه الفرصة لأتوجه من جديد بدعوة حارة إلى جميع الدول التي ليست طرفا بعد في الاتفاقية للتوقيع والمصادقة عليها وعلى بروتوكولاتها ليكون ذلك بمثابة سبيل ملموس لجعل استراتيجياتنا الشاملة ضد التهديدات العالمية أكثر فعالية. إن بحوزتنا أداة قانونية قيمة وفعالة. ويتعين علينا بحكم ما تمليه الأخلاق أن نوظفها على أحسن وجه لتتفوق العدالة على الجريمة في عالم أكثر حرية وأمنا وإنصافا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي وزيرة خارجية المكسيك، السيدة باتريسيا اسبينوزا كانتيلو.

السيدة باتريسيا اسبينوزا كانتيلو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): منذ عشرة أعوام خلت، عبر مجتمع الدول عن عزمه على التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية وذلك عبر تسلحه بإطار قانوني أكثر فعالية يمكنه من مكافحتها. وتشكل اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها التكميلية الثلاثة أوسع صك دولي ملموس أعد لمكافحة الجريمة المنظمة حتى الآن.

وفي البداية، اعتقد العديد منا أن هذه الأداة القيمة ستساهم في دعم إرساء سيادة القانون في بلداننا وأنها ستسير بنا على درب يقودنا نحو تنمية في منأى عن التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة على سيادة القانون وسلامة مواطنينا. وبالرغم من كونها خطوة هامة، فهي غير كافية. فرغم الجهود المبذولة، نجحت المنظمات الإجرامية في تنويع أنشطتها، وتوسيع مساحات عملياتها واستغلال العولمة لتعزيز شبكاتها الإجرامية. وتجاوزت الجريمة المنظمة اليوم الحدود وهي، بدرجات متفاوتة، موجودة في اقتصادات بلداننا كلها. وتهدد أنشطتها سلامنا وتطلعاتنا نحو الازدهار وقوة مؤسساتنا. ولا يتعلق الأمر بمشكلة تمس مجموعة بلدان فحسب، وإنما هو، نظرا لطبيعة الأثر الذي تخلفه الأعمال الإجرامية المعنية، تهديد ينتشر في كل مجتمع من مجتمعاتنا.

لا يزال الاتجار العالمي غير المشروع بالأسلحة النارية على نطاق العالم يُغذي الصراعات ويولد العنف على يد المنظمات الإجرامية، وهو أمر نعرفه أتم المعرفة في أمريكا اللاتينية.

والاتجار في المنتوجات المزيفة نشاط يدر ربحا كبيرا ويصبح مقلقا ومكلفا أكثر حين يشمل مجال الأدوية. ويقدر المنتدى الاقتصادي العالمي أن الاتجار بالأدوية المغشوشة يشكل قرابة ١٠ في المائة من السوق العالمي للمستحضرات الصيدلانية ويدر عائدات تبلغ ٣٥ مليار دولار سنويا، بالإضافة إلى ما تخلفه هذه الأدوية من ضرر خطير على الصحة.

أصبح الاتجار بالبشر جريمة عالمية تدر عائدات سنوية تناهز ٣٢ مليار دولار. وتم التعرف على ضحايا في أوروبا يمثلون أكثر من ٩٥ جنسية مستضعفين ويتعرضون للاستغلال الجنسي. أما الجزء الآخر من هذه الظاهرة المؤلمة فهو الاتجار بالمهاجرين، وبشكل خاص من أمريكا اللاتينية

نحو أمريكا الشمالية ومن أفريقيا نحو أوروبا، وكذلك الاتجار بالأطفال من البلدان النامية نحو البلدان المتقدمة.

ربما يكون الاتجار بالمخدرات أكثر الجرائم العابرة للأوطان ظهورا، حيث أنه لا يؤثر على الصحة المحلية للعديد من البلدان ورفاهيتها وهدوئها فحسب، بل على العلاقات بينها كذلك. والحقيقة أن العمل الحاسم الذي اضطلعت به السلطات في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمكافحة الاتجار بالمخدرات، والمكسيك خير مثال على ذلك، قد كانت له تبعات صعبة تمثلت في اشتداد التنافس على بسط السيطرة على الطرقات، مما ولد عنفا بين عصابات تجار المخدرات.

ولا عجب في ذلك نظرا لحجم الموارد المتداولة من قبل الجريمة المنظمة. ويقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حجم الأموال الناتجة عن الأنشطة غير المشروعة التي يتم غسلها سنويا بما يتراوح بين ٢ إلى ٥ في المائة من صافي الناتج العالمي، أو ما بين ملياري دولار إلى ٨ مليارات دولار.

وتواجه المكسيك، شأنها شأن بلدان العالم الأخرى، تهديد الجريمة المنظمة الخطير. والمكسيك بصفتها مجاورا للبلد الذي يسجل أعلى نسبة استهلاك للمخدرات في العالم، يتعين عليها التصدي لمنظمات إجرامية عابرة للأوطان تتآمر لإدخال مستحضرات محظورة قانونيا على أرض الولايات المتحدة غير أن المجتمع يطلبها، ويقتنيها ويستهلكها على نطاق واسع. وأتاحت العائدات التي يدرها تهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة تَشكيل عصابات قوية تنشط في المكسيك في إطار هيكل معقد وبحوزتها موارد مالية كبيرة وترسانة أسلحة جد قوية على نحو متزايد. وهذه الأخيرة تمثل أمرا خطيرا على وجه الخصوص.

وزادت العصابات الإجرامية قوة بفضل السهولة المفرطة التي تُقتنى بها الأسلحة في الخارج، لا سيما الأسلحة الهجومية في الولايات المتحدة. وخلال السنوات الثلاث والنصف المنصرمة، استولت حكومة المكسيك على أكثر من ٧٦ ٠٠٠ سلاح ناري من هذه المجموعات – نصف عددها كان أسلحة عالية القدرة – بالإضافة إلى ٤٠٠ ٥ قنبلة يدوية و ٨ ملايين طلقة ذخيرة.

كما سعت المجموعات الإجرامية كذلك إلى زيادة عائداتها، عن طريق بيع المخدرات في المكسيك وعبر توسيع نطاق أنشطتها ليشمل جرائم أخرى، كتهريب الأسلحة والأشخاص، والابتزاز والخطف. كل هذا يدعمه العنف المفرط الذي تمارسه هذه الجماعات لبلوغ أهدافها. وبالرغم من بقاء معدل الجريمة في المكسيك في أسفل القائمة مقارنة بجُل بلدان أمريكا اللاتينية، أدى العنف الذي خلفته الجريمة المنظمة، لسوء الحظ، إلى رفع هذا المعدل من ٨ إلى ما يفوق بقليل ١١ حادث قتل في كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بين سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨.

تواجه حكومة المكسيك هذه التحديات بعزيمة مطلقة. وتمثلت الأهداف الرئيسية في استعادة الأمن لصالح الأسر المكسيكية، والتأكيد على مكانة المكسيك بوصفها بلدا له قوانينه ومؤسساته، وضمان التعايش المنظم والسلمي في جميع أنحاء البلد. ولا يهدف هذا إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات فحسب، بل إلى إعادة إرساء الأمن العام وسيادة القانون بشكل تام.

ويتطلب هذا الكفاح استثمارا كبيرا في الموارد والوقت. للأسف، هذا يعني كذلك فقدان أرواح بشرية. وستظهر نتائج هذه الجهود المبذولة بشكل واضح في الأجلين المتوسط والطويل، غير أننا أحرزنا بالفعل تقدما وحققنا

إنجازات مهمة، لا سيما في إضعاف الهياكل الاقتصادية للعصابات الإجرامية وقدرتها على العمل على حد سواء.

وتمت أكبر عمليات الحجز على المخدرات والأسلحة والسيولة من الجريمة المنظمة، ليس في تاريخ المكسيك فحسب بل في تاريخ العالم،خلال فترة حكم الرئيس كالديرون. وقد قُدر أن هذه الجهود قد حالت دون تداول ٨٠ جرعة من المخدرات لكل شاب بين عمر ١٥ و ٣٠ سنة في شوارع المكسيك. وفي الفترة عينها، قمنا بأكبر عدد من الاعتقالات وعمليات التسليم لقادة مجموعات الجريمة المنظمة وأعضائها في تاريخ المكسيك.

إن الجريمة المنظمة ليست ظاهرة جديدة. لقد شهد التاريخ المعاصر على امتداده ظواهر مماثلة في بلدان مختلفة تماما: مثل مافيا كوسانوسترا في إيطاليا، ورجال العصابات في الولايات المتحدة، والياكوزا في اليابان وعصابات الاتجار بالمخدرات في كولومبيا، وكلها جزء من نفس الظاهرة. الفرق يكمن في الانتشار العالمي للمنظمات الإجرامية اليوم. وبالتالي، يتعيّن مكافحتها بطريقة منسقة بقوة فرادى الدول وقوة المجتمع الدولي بأسره.

تدر الجريمة المنظمة أرباحا تفوق الناتج الإجمالي المحلي لبلدان عديدة، الأمر الذي يعطي فكرة عن حجم ذلك الخطر وطبيعته المعقدة. ذلك أن مشكلة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لا تقتصر على بلد أو منطقة بعينها؛ بل هي ظاهرة عالمية ينبغي التصدي لها وحسمها من قِبَل المجتمع الدولي. وحيث أن الجريمة المنظمة تستغل لصالحها غياب التنسيق على الصعيد الوطني، فإنه لزاما على بلداننا أن تلتزم بتعزيز الاستراتيجيات الموجهة إلى مكافحة الجريمة الدولية المنظمة، بدءا بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها.

ما من بلد محصّن من عواقب الجريمة المنظمة أو لا تطاله يداها. ينبغي أن ندرك الحاجة إلى توحيد جهودنا في الساحة الدولية ودعم الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الجريمة التي ينفذها كل بلد في داخل أراضيه. ذلك هو السبب الذي من أجله تنادي المكسيك اليوم بالانضمام العالمي، مع التنفيذ الكامل، إلى الصكوك القانونية الدولية القائمة وما ينتج عنها من آليات لمكافحة الجريمة المنظمة الدولية.

يمثل التعاون الدولي عنصرا حيويا في هذا الكفاح. والأمن الدولي واحد بالنسبة للجميع ونشارك جميعنا مسؤولية تحقيقه. إننا مطالبون بمواصلة الدعوة إلى الانضمام العالمي إلى الصكوك ذات الصلة وتنفيذها تنفيذا حقيقيا. ذلك هو السبب الذي من أجله ترحب الحكومة المكسيكية بقرار الحكومة التشيلية التصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

يتطلب تحقيق السلام والتنمية والأمن على الصعيد الدولي وضع حد للجريمة والعنف الذي تولِّده. إن مكافحة الجريمة المنظمة ضرورة اقتصادية حتمية لمجتمعاتنا من حيث أثرها الإيجابي على الإنتاج والنمو في جو من الاستقرار واليقين. كما أن مكافحة الجريمة المنظمة واجب أخلاقي على عاتق بلداننا لأنها تعني الدفاع عن كرامة الفرد. وهي واجب سياسي على حكوماتنا لأنها تعني الدفاع عن العدالة وسيادة القانون والأمن، داخل حدودنا وخارجها. إنها في نهاية المطاف معركة من أجل حريتنا في النماء بدون أي تهديد بحيث نحقق جميع إمكانياتنا.

لنشكل جبهة موحدة ضد الجريمة ولصالح السلم والأمن والتنمية الدولية.

الرئيس : أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد جان – ماري بوكيل وزير الدولة في فرنسا.

السيد بوكيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لن أعيد على مسامعكم وصف الوضع الدولي الذي نواجهه حاليا لأن الزميلين الإيطالي والمكسيكي قد قاما بذلك على خير وجه. حقا إن قوة الجريمة المنظمة قد شهدت تحولا بفضل العولمة المتنامية. لقد أصبحت تشكل خطرا على ديمقراطياتنا وبخاصة بالاندماج مع المجتمع القانوني.

والآن، وقد قمنا سويا بتقييم الوضع، تقتضي مسؤوليتنا أن نعد، بروح المبادرة الاستباقية لا بعقلية الاستسلام للقدر، استراتيجية دولية متسقة وفعالة لمكافحة الجريمة المنظمة. وكما ذكر وزير خارجية المكسيك لتوه، فإن تلك هي الوسيلة الوحيدة لمكافحة هذه الظاهرة الإجرامية.

إننا مقتنعون بأن وضع القواعد سيمكننا من دحر الجريمة التي كانت وراء طائفة من المشاكل العالمية المثيرة للبلبلة من قبيل الاتجار بالبشر، بمن فيهم الأطفال، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، والتزوير وتزييف البضائع الاستهلاكية والطبية. إن مكافحة تلك الأنشطة التي تدر أرباحا طائلة جزء من مفهوم المسؤولية السياسية المشتركة الذي يتطلب نهجا متسقا يكفل التصدي لتلك المخاطر بكل جوانبها.

يعكس اجتماع اليوم، في سياق الجمعية العامة، التزامنا بالتصدي لهذه المسألة بفعالية على الصعيد السياسي. ونرى أن خريطة الطريق التي رسمناها في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عُقِد بسلفادور دي باهيا بالبرازيل في نيسان/أبريل، تدعو إلى التشجيع.

وحيث أن ذلك من الأهداف ذات الأولوية، فإن فرنسا تود لو تمت مناقشة هذا الموضوع في محافل الأمم المتحدة كافة وعلى جميع المستويات. كان ذلك هو بالتحديد الهدف وراء تنظيم وفدي لمناقشة مواضيعية في مجلس الأمن في ٢٤ شباط/فبراير بشأن الاتجار بالمخدرات والتهديدات الشاملة (انظر S/PV.6277).

إن فرنسا على اقتناع بالضرورة الملحّة إلى إبراز البعد الأمني بالإضافة إلى التدابير الاقتصادية والاجتماعية والصحية بغية تعزيز هذا النهج الشامل. نرحب إذن بتوجه بعض البلدان الأكثر تضررا من الجريمة العابرة للحدود الوطنية – التي أصبحت تؤثر علينا جميعا على نحو متزايد – نحو الالتزام الثابت باتباع ذلك النهج في تصديها لتلك التهديدات الشاملة.

وفي ذلك الصدد، نرحب بشكل خاص بمبادرتي إيطاليا والمكسيك، كما أؤيد أيضا موقف الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي. كذلك أرحب بمبادرة بوركينا فاسو وكوت ديفوار ونيجيريا بتقديم مشروع قرار في الدورة التاسعة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في أيار/مايو بفيينا بهدف تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

يتيح لنا هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة فرصة للتأكيد مجددا على الأهمية التي نوليها إلى تحقيق عالمية الإطار القائم الذي تشكله اتفاقيات الأمم المتحدة، وبخاصة اتفاقية باليرمو التي نحتفل بذكراها السنوية العاشرة هذا العام، والتنفيذ الفعال لتلك الاتفاقيات. إن اتفاقية باليرمو تبقي الصك المرجعي لمكافحة الجريمة المنظمة بصورة فعالة. والواقع، كما ذكر زملائي سابقا، أن تنفيذها لا يزال ناقصا، وينبغي علينا أن نتفاكر حول أفضل السبل لاستخدام هذا الصك المتميز فيما نحن نعد للمؤتمر الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية.

وفي ذلك الصدد، واستباقا لمؤتمر فيينا في تشرين الأول/أكتوبر، نأمل أن تتيح لنا مناقشة اليوم الفرصة لإظهار تصميمنا على الاستغلال الأمثل لإمكانات اتفاقية باليرمو

وفرصها، بما في ذلك في مجال التعاون والمساعدة القانونية المتبادلة والتحقيقات المشتركة في مكافحة الجريمة المنظمة.

إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – الذي ترأس مديره العام، السيد كوستا، إحدى حلقات النقاش الهامة هذا الصباح – مطالب إذن بالتركيز على التنفيذ الفعال لهذا الصك الذاخر بالإمكانات عن طريق النظر في إنشاء آلية لتقييم اتفاقية باليرمو ورصد تنفيذها.

ختاما، أؤكد مجددا أهمية المساعدة الفنية التي ينبغي علينا تقديمها لأكثر البلدان ضعفا، بما في ذلك عن طريق تعزيز سيادة القانون وبخاصة في بعض الدول الهشة. لقد شاركت في ١٤ حزيران/يونيه في اجتماع عُقِد بمبادرة من الاتحاد الأوروبي في دوشانبي، طاجيكستان حول هذه المسألة الهامة. كما أفكر أيضا في التعاون الإقليمي في غرب أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وعلى طول جميع طرق الاتجار بالمخدرات التي أصبحت الآن طرقا للإرهاب أيضا.

لا بد أن الأعضاء قد أدركوا الآن أن فرنسا على اقتناع بأن مكافحة تلك الآفات الإجرامية العالمية التي، بحكم طبيعتها، لا تعترف بالحدود الوطنية، على نحو فعال لن تتأتى إلا عن طريق استجابة عالمية وسياسية. إننا نؤمن بأن اتفاقية باليرمو تمثل صكا جوهريا ينبغي علينا تعزيزه والاستمرار في دعوة الدول التي لم تنضم إليه بعد إلى أن تفعل ذلك. إن ما على المحك هو المستقبل الديمقراطي لدولنا وحرياتنا الأساسية.

الرئيس: اعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رودريغو هيتربيتر، وزير الداخلية في شيلي.

السيد هيتربيتر (شيلي) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي، بصفتي الوزير المسؤول عن الشؤون الداخلية، أن أمثل جمهورية شيلي في مخاطبة هذا الحشد الهام للغاية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. فبالنيابة عن رئيسنا، فخامة السيد سيباستيان بينييرا، أود أن أهنئ الجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اتفاقية باليرمو.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن أن بلدي قد صادق، في ٨ حزيران/يونيه، على برتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وبذلك، نستطيع اليوم أن نقول إننا وافقنا على جميع صكوك اتفاقية باليرمو. ونود أن نشجع جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على أن تحذو حذو شيلي.

لقد كانت تلك خطوة هامة بالنسبة لنا. فلسوء الحظ، إن الجريمة أصبحت الشاغل الرئيسي لمواطني شيلي على مدى الأعوام السبعة الماضية. ومع أن شيلي لا تعاني من معدلات عالية لجرائم العنف، فإننا ما زلنا نعاني من معدلات مرتفعة للجرائم المقترفة ضد الممتلكات وكثيرا ما يستخدم المجرمون الأسلحة النارية، ولا سيما الأسلحة النارية الصغيرة، لإيذاء الناس وعرقلة أسلوبنا في الحياة.

ولذلك السبب، فإن الموافقة على البروتوكول الثالث مهمة بالنسبة لنا، فعندما تصنع الأسلحة النارية ويتاجر بها بصور غير مشروعة، ستصبح أدوات لنشر الخوف والعنف، بدلا من أن تكون أداة لفرض النظام وإحلال الأمن والسلام.

ولكن من البديهي أن أهمية الاتفاقية بالنسبة لبلدنا تتجاوز نطاق ذلك البروتوكول. إننا ندرك جيدا أن الجريمة العابرة للحدود الوطنية، نظرا لآثارها المدمرة، تشكل تهديدا يتعين علينا التصدي له بكل صلابة وعزيمة. إنها تمثل عدوا لا يثنيه وازع من ضمير عن تسميم أولادنا بالمخدرات، ويحاول، بنجاح أحيانا، أن يفسد أفراد شرطتنا وقضاتنا بالمال غير المشروع والابتزاز الوحشي وأن يُختطف أو يُقتل

الناس الأبرياء. والجريمة عبر الوطنية لا تحترم الحدود في سعيها لتحقيق أهدافها.

غير أن الصلابة والعزيمة وحدهما لا تكفيان. فنحن بحاجة إلى التعاون الدولي. ومن هنا تنبع أهمية هذه الاتفاقية. والجريمة عبر الوطنية لا تمارس التمييز بين ضحاياها. إنها تستهدف البلدان الفقيرة والغنية، وتستهدف دولا في الشمال والجنوب، وفي الشرق والغرب، وتطال مجتمعات من مختلف المعتقدات الدينية والأصول العرقية. والجريمة المنظمة عدوة للحكومات اللبرالية والمحافظة على السواء. وهي عدو يصيب بالأذى كل بلد على وجه المعمورة. ولكن لا يمكن لبلد واحد أن يهزمها منفردا.

ولذلك السبب، علينا أن نواصل العمل سوية وأن نتعاون لمكافحة الجريمة، وعلينا أن نضع خلافاتنا جانبا إذا ما برزت أي خلافات. ولذا يجب علينا أن نواصل جهودنا المشتركة لتحقيق السلام والأمن لأسرنا ولأحيائنا ولبلداننا. فالسلام والأمن ركنان أساسيان عليهما نستطيع بناء حلمنا المشترك بنشر الحرية والديمقراطية والرخاء لينعم بها الناس في كل ركن من أركان كوكبنا الحبيب.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان – فرانسوا ندونغو، وزير الداخلية والأمن العام والهجرة واللامركزية في غابون.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة أتاييغا (تركمانستان).

السيد ندونغو (غابون) (تكلم بالفرنسية): يقيّم بلدي على النحو الواجب المبادرة الراهنة للجمعية العامة للدعوة إلى عقد الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويعقد هذا الاجتماع في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الجمعية العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اتفاقية باليرمو. وننتهز هذه الفرصة لتجديد دعمنا للدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، عن طريق مساعدته الممتازة للدول وأنشطته الكثيرة على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي.

ويسرنا أن نسهم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المركز على شاغلين رئيسيين هما: النهوض بإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها؛ والتعاون الدولي.

وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، تؤيد غابون تأييدا كاملا الحملة للنهوض بإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها. ونرحب بأن أصبحت دول كثيرة في السنوات العشر منذ اعتماد الجمعية العامة للاتفاقية، أطرافا، بما في ذلك بلدي. ومن الواضح في الواقع أنه بتصديق ١٥٤ دولة على الاتفاقية، فإن الاتجاه فعلا صوب إضفاء الطابع العالمي عليها. وهناك ضرورة إلى بذل جهود كبيرة لتشجيع الدول التي لم تقم بالتوقيع أو التصديق على البروتوكلات الاختيارية للاتفاقية أو الانضمام إليها على أن تفعل ذلك.

وهذه مسألة أساسية نظرا للطبيعة الشاملة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وقد تم التأكيد مجددا على هذا الأمر خلال المناقشة التي عقدها مجلس الأمن في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ في ظل الرئاسة الفرنسية للمجلس (انظر S/PV.6277)، التي كرست للتهديدات الشاملة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وفعلا، هناك لانتشار الشبكات الإجرامية في جميع أنحاء العالم، بما فيها شبكات الجرائم المعلوماتية، والتهديدات الشاملة التي تشكلها هذه الشبكات عواقب وخيمة على استقرار البلدان والمناطق. وهذه الشبكات المتزايدة التعقيد وذات الأثر البعيد تعزز الفساد وفي الوقت نفسه تعمل على إبطاء التنمية الاقتصادية

والاجتماعية في بلداننا. ومن شأن تحقيق هدف إضفاء طابع العالمية على هذه الصكوك القانونية الهامة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أن يقدم استجابة شاملة للتصدي لهذا التهديد الرئيسي الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان.

إن الطبيعة العابرة للحدود الوطنية للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وآثارها على أمن الدول واستقرارها تعني أننا بحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي. وقد يزيد ذلك التعاون التركيز على تعزيز قدرات الدول الأكثر عرضة لهذه الشبكات الإجرامية. ويجب علينا كذلك دعم المبادرات الإقليمية الهادفة إلى تعزيز عمليات التعاون التي تأخذ في الاعتبار الواقع المحدد لكل منطقة.

وتشارك حكومة غابون منذ سنوات عديدة في مكافحة الاتجار بالمخدرات والبشر، لا سيما الاتجار بالأطفال، على النحو الوارد في اتفاقية باليرمو. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، فإن حكومتنا طرف في عدد من اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بهذه المسألة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. وبغية تنسيق جهودها في مكافحة هذا الاتجار، أنشأت غابون في عام ١٩٩١ المكتب المركزي لمكافحة المخدرات، وهو وكالة للوقاية والإنفاذ. ويركز عمله الوقائي على زيادة الوعي في المناطق المستهدفة، وخصوصا المدارس. ومن الناحية التنفيذية، تمتد أنشطة مكتب مكافحة المخدرات إلى جميع أنحاء البلاد من خلال مكاتب المقاطعات التابعة له. ومن ناحية الإنفاذ، قامت حكومتنا بتعزيز عدد من أحكام القانون الجنائي الخاصة بالعقوبات على الجرائم المتعلقة بالمخدرات، بما فيها زراعة المخدرات وتصنيعها واستيرادها وتصديرها وبيعها واستعمالها وحيازتها.

وفيما يتعلق بالاتجار بالأطفال، تود حكومتي أن تؤكد مجددا على تأييدها للمفاوضات الجارية لوضع خطة عمل شاملة للأمم المتحدة بشأن الاتجار بالبشر. ونعتقد أن من شأن ذلك الصك القانوني أن يعزز التدابير القانونية السارية الآن بخصوص هذا الموضوع وذلك بأخذ الاتجار بالأطفال بعين الاعتبار. ومنذ عدد من السنوات ونحن نعتبر بلدا من بلدان المقصد وبلدان العبور لضحايا هذا الاتجار بالأطفال. وقد اتخذنا خطوات هامة لمكافحة تلك الظاهرة. وقامت الحكومة بتنفيذ التزامها بسنّ قانون لمكافحة الاتجار بالقصر واستغلالهم وباعتقال الأشخاص المشتبه في أنهم يقومون بذلك الاتجار. وقد كلفت وحدات متخصصة من الشرطة القضائية داخل قوات شرطتنا الوطنية بإنفاذ هذا القانون على نحو صارم. والتحدي الذي نواجهه هو كشف مرتكبي هذه الأعمال الخسيسة وتقديمهم إلى العدالة.

ولمنع الاتجار بالأطفال نعمل أيضا بالتنسيق الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. ولقد أتاح لنا هذا الجهد التعاوني مؤخرا الصعود إلى متن قارب كان يحمل عشرات الأطفال في مياهنا الإقليمية وتفتيشه، وبعد تقديم الرعاية المناسبة للأطفال، أعادتهم غابون إلى بلدانهم الأصلية.

لا بد من مضاعفة جهودنا في مكافحة الجريمة المنظمة الدولية. ويؤيد بلدي الإعلان السياسي الذي سيعتمد في نهاية هذا الاجتماع الرفيع المستوى ويحدونا الأمل في أنه سيؤكد مجددا على التزامنا بمواصلة مكافحة هذا الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. ونحن على اقتناع بأن المؤتمر القادم للأطراف في اتفاقية باليرمو، المزمع عقده في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر، سيتيح لنا الفرصة للتأكيد من جديد على الحاجة إلى المزيد من الفعالية والتنسيق في تنفيذ ذلك الصك القانوني الدولي الذي يتسم بغاية الأهمية لكفاحنا في مجال المخدرات والجريمة عبر الحدود.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوسي ماريا تيهرينو، وزير الداخلية والشرطة والسلامة العامة في كوستاريكا.

السيد تيهرينو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني بشكر رئيس الجمعية على عقد هذا الاجتماع التذكاري لإحياء الذكرى الخامسة عشرة لإعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية – اتفاقية باليرمو. وبالمثل، نود أن نشكر حكومتي المكسيك وإيطاليا على اسهاماتهما القيمة في هذا الاجتماع الهام.

تدرك حكومة كوستاريكا القوة المشؤومة للجريمة المنظمة. فسلامنا ومؤسساتنا وحياتنا بجميع مظاهرها المتعددة وعاداتنا المعتدلة تهددها بصورة خطيرة عصابات المخدرات، الكولومبية والمكسيكية التي تخضع لإجراءات المراقبة الصارمة من حكومتي البلدين، والتي قد وجدت ملاذا بديلا في بلدنا الصغير والأعزل لممارسة أنشطتها الإجرامية النكراء. فمن بلد كانت تزرع فيه الماريوانا سرا في عدد قليل من المناطق النائية للاستهلاك المحلي، أصبحنا نقطة عبور للكوكايين إلى الولايات المتحدة وأوروبا ومركز تكديس للتوزيع الدولي – نتيجة لتواجد أعضاء جميع العصابات في أراضينا، ولجعلهم بلدنا مسرحا لحروبهم من أجل السيطرة على طرق التهريب. فمنفذو الاغتيالات وتصفية الحسابات الدموية تثير الرعب في صفوف مواطني بلدي الذي كان بالأمس القريب يتمتع بأقل معدلات جرائم القتل في العالم.

وبهذا القلق المتزايد نرى كل يوم المزيد من مواطنينا يشاركون في هذا الاتجار البشع، وكيف استبدل صيادو الأسماك في بلدي تجارتهم الشريفة ليضعوا أنفسهم في خدمة الجريمة المنظمة بنقل وإيواء شحنات الكوكايين على شواطئنا أو تزويد السفن الأجنبية بالوقود وهي في طريقها شمالا بحمولتها غير المشروعة. وتظهر في جميع أنحاء بلدنا ثروات صغيرة مجهولة الأصل. فالازدهار المشين المتجذر في الفقر الأخلاقي والاقتصادي يبتلع أعدادا متزايدة من مواطنينا غير المحظوظين والمدمنين على الكوكايين الحصوي. ويصبح هؤلاء الضحايا بدورهم موزعين مقابل عدد قليل يوميا من حجارة الكوكايين التي تتيح لهم إشباع إدمانهم، أو يقومون بأعمال السرقة أو حتى القتل للحصول على الأموال للاستمرار في ممارسة عاداتهم. والجريمة تتفشى بصورة مطردة وانعدام الأمن يتزايد بوتيرة مذهلة وتوق المواطنين للسلام والهدوء اللذين فقدوهما مؤخرا نجم عنه أن الأمن أصبح قضية النقاش الرئيسية في الحملة الانتخابية الأخيرة التي انتهت بانتخاب لورا شنشيلا ميراندا رئيسة للجمهورية في شباط/فبراير.

والهدف الأولي لحكومة كوستاريكا، التي تقلدت سدة الحكم في ٨ أيار/مايو، هو توفير الأمن للمواطنين. والتحدي الذي نواجهه تحد هائل ليس بسبب القوة الجبارة للجريمة المنظمة فحسب، ولكن أيضا نتيجة لضعف قواتنا للشرطة التي لا تلقى في ذلك الكفاح التعاون الذي غالبا ما يوفره المجتمع الدولي للقوات المسلحة للبلدان الأخرى.

وبالتالي، فإننا نُعاقب على إعلاننا السلام للعالم: لعدم وجود جيش لدينا. وبسبب ضعف الموارد، تخوض قوات الشرطة المتناثرة معركة غير متكافئة ضد الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات التي تتجر بالأسلحة أيضا. وبوجود دافع روحي للخدمة والسعي من أجل الوفاء بالالتزامات الدولية، فإننا نعوض أوجه النقص لدينا في الأعداد والمعدات والأسلحة والبنية الأساسية. وفي الواقع، تنشر صحفنا اليوم أنباء عن تفكيك فرع لشبكة ميتشواكان المكسيكية الوحشية في كوستاريكا باعتقال سبعة مواطنين مكسيكيين و ١١ مواطنا من كوستاريكا وضبط ٢٥٠

كيلوغراما من الكوكايين و٤٧٦ كيلوغراما من كتل المارجوانا المضغوطة وكيلوغراما من الهيروين.

وانضممنا عن طيب خاطر إلى اتفاقات للتعاون الدولي بشأن تسيير دوريات مشتركة في منطقتنا البحرية الخالصة، التي ثبت أنها إجراء مثمر للغاية. غير أنه من المفارقات، أن ذلك نجم عنه أيضا أنها أصبحت منفذا للمخدرات المنقولة بحرا من أمريكا الجنوبية التي تتدفق الآن عبر الشحن الساحلي وتبحث عن مخبأ في الخلجان الصغيرة العديدة على طول سواحلنا على المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. وأدى ذلك إلى تفريغ المخدرات وتخزينها على شواطئ كوستاريكا لنقلها بعد ذلك برا أو جوا باتجاه الشمال أو، وهو أمر أسوأ حتى بالنسبة لمواطني كوستاريكا، لبيعها في السوق المحلية المزدهرة بشكل متزايد للأسف.

وفي ضوء هذا المشهد المأساوي، من الطبيعي أن نقدر التعاون الدولي تقديرا عاليا. ولذلك السبب نحن منهمكون في بحث مستمر عن مساعدة تقنية بغية إنشاء أكاديمية حقيقية للشرطة ولتدريب الأجيال المقبلة من ضباط خفر السواحل في الخارج. كما أننا نسعى إلى الحصول على معدات وتدريب لإقامة شبكة رادار لنتمكن بدقة من تحديد مواقع تحليق الطائرات المريبة في وقت مبكر قبل هبوطها ليتسنى لنا إرسال قوات شرطة إلى الموقع.

وأختتم بياني بإعلان أن كوستاريكا تؤكد مجددا تصميمها على الوفاء بجميع التزاماتها الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة مع التركيز بوجه خاص على التنفيذ الفعال لاتفاقية باليرمو والبروتوكولات الملحقة بها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للأونرابل إريك لانشتاين نائب وزير خارجية النرويج.

السيد لانشتاين (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن النرويج ممتنة على إتاحة الفرصة لها للاشتراك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. والمعاناة البشرية والتكاليف الناجمة عن الجريمة المنظمة هائلة. وأحرزنا تقدما كبيرا في التصدي للشبكات الإجرامية، ولكن يتعين علينا عمل المزيد. إننا بحاجة إلى أن نكون أكثر ذكاء وأن نتعاون بكفاءة أكبر لكي نكون أكثر فعالية مستقبلا.

ويقدم التقرير الذي عرضه المدير التنفيذي كوستا صباح اليوم رؤى جديدة هامة بشأن حجم عائدات الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي وقت سابق، قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن القيمة السوقية السنوية للكوكايين والهيروين في أوروبا وحدها تبلغ ٥٤ بليون دولار. ويعادل ذلك تقريبا ما بين ثلث إلى ربع الميزانية السنوية لبلدي، النرويج. وهذا ليس سوى نوع واحد من أنواع الجريمة في جزء واحد من العالم.

ويقدر المعهد العالمي للسلامة المالية أن التدفقات الرأسمالية غير المشروعة من جميع البلدان النامية تصل إلى تريليون دولار سنويا. ويعادل ذلك ١٠ أضعاف المعونات التي تدخل تلك البلدان ذاتها. ويُقدر أن عائدات الجريمة المنظمة تشكل ما يصل إلى نسبة ٣٥ في المائة من ذلك المبلغ.

وتظهر الدروس المستفادة من بلدان مثل النرويج أن التدابير الرامية إلى زيادة الشفافية والكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة تسهم إسهاما كبيرا في مكافحتنا للجريمة المنظمة. وفي حلقة النقاش التي عقدت صباح اليوم وفي البيان الذي أدلى به وزير العدل الإيطالي، السيد ألفانو، بعد ظهر اليوم، كان من المشجع أن نستمع إليه ونعرف المزيد عن العمل الجيد للحكومة الإيطالية والنتائج المجزية التي حققتها في تعقب الأصول الناشئة عن الجريمة المنظمة. ولكن من الأهمية بمكان أن تُبذل هذه الجهود لتعقب الأموال بنهج عالمي أيضا.

ولربما كانت زيادة الشفافية أقوى أداة للحد من إخفاء عائدات الجريمة وغسلها. وينبغي أن يشمل الجهد الرامي إلى زيادة الشفافية إلزام جميع مقدمي الخدمات المالية بمعرفة مالكي الأموال التي يديرونها. ويعني ذلك المالك الحقيقي، وليست الطبقة الأولى أو الثانية لكيان متخف يتحكم في حساب مصرفي. ويتجلى ذلك في توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتنفيذ تلك التوصيات – كما أن معظم الدول ليست أعضاء في المنظمة.

والمجرمون من ذوي الياقات البيضاء يجنون أرباحا من الجريمة، ولكن القلة منهم الذين يتم القبض عليهم يواجهون عقوبات معتدلة. وللتصدي لهؤلاء المجرمين، يتعين علينا معرفة المزيد عن الجماعات الإجرامية، بدءا من منتجي الأفيون في أفغانستان إلى أسواق الهيروين في روسيا والنرويج وغيرها من الأسواق. ولكننا بحاجة كذلك إلى معرفة المزيد بشأن الكيفية التي تنقل بها هذه الجماعات الإجرامية عائداتها وتغسلها في النظام المالي الدولي. وينبغي عدم السماح لها بالاستفادة من أوجه الضعف في الهياكل المالية العالمية.

ولذلك نحن نرحب بالتركيز المتزايد لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على عائدات الجريمة.

ويتضمن التقرير الذي قدم صباح اليوم تقييمات هامة وقيّمة للتدفقات المالية الهائلة ذات الصلة بهذه الجرائم. والنرويج تواقة إلى مواصلة البناء على هذا العمل الجيد وإجراء تحليل أكثر عمقا. ما هو مصدر الأموال وكيف يتم تحويلها وكيف يجري إخفاء ملكيتها ومصدرها؟ وما هي الأدوات المستخدمة لإخفاء الأموال؟ وبعبارة أكثر تحديدا، ما هي معالم الهيكل المؤسسي المالي الدولي التي تمثل أبرز نقاط الضعف فيما يتعلق باتخاذ إجراءات صارمة ضد الجريمة المنظمة الدولية؟

وقررت النرويج تمويل دارسة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تغطي تلك الجوانب والتعاون معه فيها ونحن نواقون إلى التعاون مع البلدان الأخرى بشأنها. وسنستفيد في عملنا من الخبرة الفريدة للمكتب في مجال المخدرات والجريمة وغسل الأموال. وينبغي أن تشمل الدراسة تجربة جميع الدول الأعضاء المعنية. وينبغي أن تتضمن كذلك الدروس المستفادة في سياق القطاع المالي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والكثيرون منا ممثلون فيها. وينبغي أن تتناول الدراسة الجرائم الخاضعة لولاية المكتب، أي العائدات من المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والفساد.

وسيكون إجراء مناقشة في إطار الأمم المتحدة وفي فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية أمرا متعاضدا، ولكن الأمم المتحدة لن تحل محل خبرة فرقة العمل. والاختلافات بين نطاق عمل وأغراض وعضوية كل واحدة منهما في غاية الوضوح. ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة له دور فريد يتعين عليه القيام به في توفير المساعدة التقنية للدول الكثيرة المنتمية إلى عضويته في تنفيذ الاتفاقيات.

وقد كان اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية نجاحا كبيرا في جهودنا المشتركة، ولكن يتعين علينا المضي قدما. وتحديد الكيفية التي تُدمج بها عائدات الجريمة في النظام المالي وكفالة زيادة الشفافية سيكونان خطوة هامة على طريق الاستمرار في دفع هذا العمل قدما. ونحن نعول على تعاون الأعضاء بهذا الخصوص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للأونرابل فيلايات إيفازوف، نائب وزير داخلية أذربيجان.

السيد إيفازوف (أذربيجان) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أشكر منظمي هذا الاجتماع الرفيع المستوى على اختيار هذا الموضوع ذي الصلة وعلى صيغة أنشطتنا التي تيسر حقا إجراء مناقشات مثمرة.

ولا يمكن أن نكون مغالين في التأكيد على أهمية هذا الموضوع. فالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أحد أخطر التهديدات التي تحيق بالجنس البشري والقيم الديمقراطية وهي تتغلغل في أماكن جديدة بشكل مستمر. والتحديات والتهديدات الواضحة التي نواجهها بسبب الجريمة المنظمة هي السبب وراء بحث المجتمع الدولي عن نُهج فعالة وواقعية لمنع الجريمة المنظمة على أساس الجهود الدولية والإقليمية المتفق عليها.

ونرى أن من المهم بشكل حاسم أن يكون لدينا فهم عميق لنظام الأمن الجماعي وعناصره كافة. وأعني بذلك الاستراتيجية والصيغة والمهام والواجبات وما إلى ذلك. والاستراتيجية يتعين أن تكون فعالة ومرنة ومعقولة وعادلة اقتصاديا. والتهديدات المتشابكة والمعقدة والمتعددة الجوانب التي نواجهها اليوم يتعين التصدي لها بنظام أمني متكامل تتوافر له الموارد الكافية.

ونحن نتشاطر تماما الشواغل المشتركة ونتفق مع المتكلمين السابقين على أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تقوض التنمية وتخفض مستويات المعيشة وتهدد حقوق الإنسان والحريات. وفي الوقت ذاته، نرحب بالعمل الذي تواصل الأمم المتحدة القيام به لتوحيد الجهود لبناء الأمن الجماعي ووضع معايير وقواعد وإيجاد إطار دولي فعال وبناء قدرات الدول على إنفاذ سيادة القانون.

ووضع خطة عمل عالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية خطوة هامة في ذلك الاتجاه. وتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية – اتفاقية باليرمو– يظهر الإرادة السياسية لدولنا وتصميمها على حماية وتعزيز القانون والنظام وعلى تنفيذ تدابير تنظيمية وعملية واقعية وملموسة. والاتفاقية تجسد النهج الشامل والعالمي والمتعدد التخصصات وهي تميل إلى الوقاية بشكل واضح.

ونرى أن الاتفاقية وثيقة فعالة ومتوازنة وعالمية. وهي تتضمن، بين أمور أخرى، أحكاما واقعية وتعرف الجريمة المنظمة وتتضمن أحكاما بشأن المساعدة القانونية. وهي تعرف الفساد وتحدد معايير موحدة للفساد وغسل الأموال وعضوية الجماعات الإجرامية.

وعلى مدار الأعوام القليلة الماضية وبفضل تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها، أحرزنا تقدما وافيا يسمح لنا بالنظر إلى المستقبل نظرة تفاؤلية. وأود أن أوضح أننا في جمهورية أذربيجان، التي تشارك بفعالية في مكافحة الجريمة المنظمة، نكثف جهودنا لحماية الأمن العام ولتوثيق علاقاتنا مع شركائنا الخارجيين في مجال إنفاذ القانون. وننفذ أنشطة عديدة لتعزيز تشريعاتنا الوطنية. فقد نفذنا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها. واعتمدنا طائفة من القوانين بشأن مكافحة أخطر الجرائم. والسلطات العادية والخاصة لإنفاذ القانون لدينا تستفيد، في سياق أنشطتها الروتينية، استفادة حقيقية وإيجابية من الصكوك والأدوات التي تتيحها تلك الوثيقة الدولية.

غير أن مما يؤسف له أننا متأخرون من حيث اعتماد تدابير لمكافحة هذه التهديدات التي تتزايد بوتيرة أسرع من التدابير التي نعتمدها. ونشهد ظهور الجريمة المنظمة في دوائر

الشركات: حيث تسعى الجماعات الإجرامية عبر الوطنية إلى استغلال وجودها في قطاعات اقتصادية مختلفة – مثل البناء والإقراض والمالية والخدمات المصرفية – وهي تستخدم تقنيات متقدمة وتبحث عن وسائل جديدة لتنفيذ خططها. ولفهم ذلك، ليس على المرء سوى أن ينظر إلى السرعة التي اخترقت بها هذه الجماعات شبكة الإنترنت، على سبيل المثال. ونشهد سرقة الخدمات والاستخدام الإجرامي للاتصالات والتزييف وقرصنة في مجال المعلومات وغسل الأموال والإرهاب الإلكتروني والاحتيال وبيع المواد الإباحية وإنتاجها وما إلى ذلك.

وفي إطار خططنا الوطنية، تتعاون جمهورية أذربيجان مع عدد من المنظمات الدولية والإقليمية. وننسق أنشطتنا مع شركائنا في الخارج ونسعى إلى مكافحة الجريمة المنظمة باستخدام تدابير منظمة بهدف حماية أمننا الداخلي والخارجي.

وتسعى المشاريع الإجرامية عبر الوطنية إلى استخدام جمهورية أذربيجان نقطة انطلاق لأنشطتها. وهي تستخدم بلدنا نقطة عبور للمخدرات والاتجار بالبشر وخلافه. وتظهر الأدلة أن هذه الاتجاهات موجودة فعلا. ونحن نتابع هذه الظواهر بشكل وثيق ونسعى إلى منعها بقدر الإمكان.

وتستفيد سلطات إنفاذ القانون استفادة كاملة من سلسلة الأدوات التي يتيحها المجتمع الدولي. وهي تتبادل المعلومات مع نظيراتها وتسعى إلى استخدام أشكال تعاون من قبيل تسليم المجرمين.

إن أمننا الجماعي الفعال والدور الرئيسي الذي تضطلع به اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها والصكوك الدولية الأخرى المماثلة تُشكِّل معالم هامة لهذا العصر. ونعتقد أننا لا بد أن نواصل تعزيز التعاون وأن هذا الاجتماع سيساعدنا في تحقيق ذلك الهدف إذا ما نظر في الآراء والأفكار والاقتراحات التي استمعنا إليها هنا اليوم ونفذت لاحقا لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

الرئيس بالنيابة (تكلم – الروسية): أعطي الكلمة الآن للأونرابل كارلوس ألفريدو كاستانيدا ماغانا، نائب وزير العلاقات الخارجية والتكامل والشؤون الاقتصادية في السلفادور.

السيد كاستانيدا ماغانا (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): يود وفد السلفادور أن يعرب عن تقديره لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، عملا بالقرار ١٧٩/٦٤، وفي سياق الذكرى السنوية الخامسة عشرة لإعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والذكرى العاشرة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية – اتفاقية باليرمو.

وحقيقة الأمر أن المشكلة العالمية للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تمثل تهديدا خطيرا للأمن الوطني والدولي لكونها تنتهك سيادة القانون، وتُولِّد الفساد، وتفاقم العنف المسلح وتعزز كل أنواع الجرائم ذات الصلة، في حين تعرقل على نحو جدّي التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبنا. وفي ذلك الصدد، تؤكد السلفادور من جديد على التزامها بالإسهام في المكافحة المشتركة للمشكلة، وفقا لمبدأ المسؤولية العامة والمشتركة، وعلى أساس نهج شامل ومتوازن، وطبقا للقانون الدولي، وبخاصة الاحترام الكامل لمبادئ السيادة، وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

نحن نتفق على أن أحد العناصر الحاسمة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية هو إقامة نُظم عدالة فعالة وتعزيز التعاون فيما بين الدول في مجال المساعدة القضائية المتبادلة في الشؤون الجنائية بغية تهيئة أطر قانونية

أكثر فعالية وكفاءة، مع مراعاة الطبيعة العابرة للحدود الوطنية للجريمة المنظمة. كما نلاحظ مدى أهمية قيام الدول بتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في الكفاح ضد هذه المشكلة العالمية، ومدى أهمية تقديم هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة المساعدة في بناء قدرات المؤسسات الوطنية المسؤولة عن مكافحة الاتجار بالمخدرات، ليس من خلال منعها ومكافحتها فحسب، بل أيضا وبالدرجة الأولى من خلال إنزال العقوبة وإعادة التأهيل.

ونرحب بتأثير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة أمريكا الوسطى في تقديم المساعدة وإسداء المشورة لمختلف مبادرات الأمن الوطنية والإقليمية، مثل المؤتمر الوزاري الذي عقد في ماناغوا، نيكاراغوا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وتتأثر السلفادور، شأنها شأن البلدان الأخرى في منطقة أمريكا الوسطى، بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية إذ أنها ضحية للصلة الوثيقة بين هذه الجريمة والعنف المسلح، والاختطاف والابتزاز التي تشكِّل جزءا من أنشطة العصابات الإجرامية، التي أصبحت أحد مظاهر الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي انتشرت في جميع أنحاء منطقة أمريكا الوسطى. لقد ركزت السلفادور جهودها على التصدي للمشكلة باتخاذ نهج شامل، بما في ذلك الإجراءات الوقائية مثل تثقيف المجتمعات، وتوسيع مشاركة المجتمع المدني في هذه المهمة وتوليد الثقة في أجهزة إنفاذ القانون، ومن ثم المساعدة في بناء القدرات بشكل شامل، استنادا إلى تعاون المواطنين.

نحن مقتنعون بأن الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لا بد أن تكون جزءا من إطار مفاهيمي إقليمي ودولي واسع يعزز الإجراءات والبرامج التي تأخذ في اعتبارها الاحتياجات الأمنية المتنوعة للبلدان والجوانب المختلفة لتلك المسألة. ولذلك السبب، نرحب بإعلان نابولي السياسي والتنفيذ الجاري للأدوات القانونية لاتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها.

وفي السلفادور، فإن إحدى المسائل الأساسية في الوقت الحاضر هي مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة، واستخدام المؤثرات العقلية وتعاطيها واستخدامها غير المشروع، والضرر الناجم عن هذه الظاهرة على كلتا الصحة والتنمية الشاملة لشعبنا، وبالتالي دولتنا. لقد أصبح الاتجار بالمخدرات أحد الأنشطة غير القانونية الرئيسية للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في منطقتنا. ولذلك، من الجدير بالذكر في هذا السياق أن السلفادور وقَّعت وصدَّقت على الصكوك الدولية في مختلف الميادين، سعيا لتقليل الطلب على المخدرات والمعروض منها والجرائم المتصلة بها. كما وقَّعت على ١٢ اتفاق تعاون ثنائي مع بلدان أمريكية لاتينية أخرى. وفضلا عن ذلك، وانطلاقا من التزامها بمكافحة الجريمة المنظمة، صدقت السلفادور على ١٤ من الصكوك الدولية ذات الصلة البالغ عددها ١٦، بما فيها اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها، وهي تنظر في الانضمام إلى صكوك أخرى بشأن هذه المسألة.

وعلى الصعيد الإقليمي، أنشأت أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي آليات، مثل اتفاق سانتو دومينغو وآليته للمتابعة، وخطة عمل ماناغوا، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لتكمل الاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى والمكسيك لعام ٢٠٠٧، وركزت خطة العمل على مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والعصابات والاتجار بالأسلحة والإرهاب والفساد، مع اعتبار الصكوك القانونية الدولية المعتمدة في ذلك المجال نقطة مرجعية.

وأود أن استرعي الانتباه بصورة خاصة إلى مسألة العصابات الإجرامية، التي لم تعد مشكلة اجتماعية في

السلفادور لكنها باتت جزءا من الجريمة المنظمة، مما يهدد بشكل خطير سلامة المواطنين والنظام العام. ونظرا لحجم المشكلة، أولى رئيس جمهورية السلفادور، فخامة السيد موريسيو فونيس، مسألة الأمن العام أولوية خاصة، وهو يجري بشأنها عملية مشاورات واسعة مع مختلف قطاعات المجتمع. كما وجه الدعوة لأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى بلدنا للاستماع إلى آرائهم واقتراحاتهم بشأن الاقتراحات المطروحة في السياسة الوطنية للعدالة والسلامة العامة والوئام، التي تتضمن سياسات بشأن كيفية التصدي بشكل شامل ومسؤول للجريمة على أساس الاستثمارات الاجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية وتوفير فرص العمل.

وفي ذلك الصدد، لا بد أن أؤكد على أن الخطة الخمسية للحكومة تتوخى استثمارات اجتماعية بحوالي ٤ بلايين دولار، ٧٠ في المائة منها سيخصص للبرامج الاجتماعية، لأننا نعتقد أن التصدي للجريمة لا يتم فقط من خلال المنع وحده، بل أيضا عن طريق الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم والتدريب المهني وإيجاد فرص العمل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا على الاستعداد الكامل لحكومات البرازيل وإسبانيا وبلدان أخرى صديقة لتقديم التعاون والمساعدة الفنية في مختلف مجالات الأمن العام. ولا بد أيضا أن نشدد على أن الجمعية التشريعية في السلفادور، في سياق الجهود الوطنية للحد من الجريمة ومكافحتها، أقرت في ١٨ شباط/فبراير، بالإجماع بين كل الفصائل السياسية، قانونا بشأن التشويش على الاتصالات السلكية واللاسلكية واعتراضها، وسيتولى تنفيذه مكتب المدعي العام، الذي سيراجع أنشطته المجلس الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان.

كما أود أن أشير إلى أن وزارتنا للخارجية وقعت مؤخرا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على برنامج العمل المتكامل للسلفادور بشأن تعزيز سيادة القانون والسلامة العامة في مواجهة الجريمة، وهو أداة مهمة في مكافحة الجريمة بشكل عام. ولهذا نحث الدول الأعضاء على أن تقدم لنا دعمها السياسي ومساعدتها المالية القيمة بغية المساعدة في تنفيذ هذا البرنامج المبتكر.

نحن بلدان أمريكا الوسطى نبذل جهودا مؤسسية جبارة لمواجهة ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة والاتجار بالبشر وغسل الأموال، ضمن جرائم أخرى. ويولد هذا تكلفة مرتفعة جدا من حيث الأموال التي يمكن أن تستخدم لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا أحد يمكن أن يخفي على أي أحد أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والجرائم التي لا تحصى الناجمة عنهما ليست قاصرة على إقليم كل دولة. ومن ثم، فإن الحاجة الواضحة للتعاون الدولي والمسؤولية المشتركة عوامل مهمة في التصدي لهذه المسائل ومكافحتها بشكل جماعي. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى مزيد من التعاون والمساعدة التقنية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والثنائية باعتبارها أدوات ضرورية لبناء القدرات الوطنية والمتعددة الأطراف في مكافحة هذه الآفة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة اليزابيث فيرفيل، نائبة مساعد الوزيرة لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية التابع لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة.

السيدة فيرفيل (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى حكومتي

المكسيك وايطاليا لقيادتهما تنظيم اجتماع اليوم وإلى الجمعية العامة لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأمم المتحدة التاريخية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

تشكل الاتفاقية حدا فاصلا بالنسبة للمجتمع الدولي في جهوده لمكافحة الجرائم الخطيرة. وفي عالم معولم، نواجه بصورة متزايدة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تتنامى من حيث النطاق والحجم والضرر. وكما أكد الرئيس أوباما، شهد العالم في السنوات الأخيرة تقاربا للأخطار والشبكات عبر الوطنية، والتي باتت أكثر خطورة وزعزعة للاستقرار من أي وقت مضى. وأصبحت هذه الأخطار والشبكات الناشئة أكثر مرونة وتعقيدا، وقادرة على عبور الحدود وإشراك عناصر الجريمة المنظمة الدولية، والتمويل غير المشروع والاتجار بالمخدرات وبالبشر. ويمكن لهذا الأمر أن يقوض الاستقرار والأمن، ويؤجج العنف والفساد، ويضعف سيادة القانون ويقوِّض الاقتصادات المشروعة.

إن اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أول صك ملزم قانونا يلزم الأعضاء بالعمل الجماعي والتعاون الدولي لمكافحة هذه التهديدات. ويكملها ثلاثة بروتوكولات رائدة لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. وتجدر الإشارة إلى أن البروتوكول المعني بالاتجار بالبشر يتضمن أول تعريف متفق عليه دوليا للاتجار بالبشر باعتباره جريمة منفصلة في حد ذاتها. وزاد البرتوكول بنجاح وعي الدول، مما دفع كثيرين لأول مرة إلى وضع أحكام جنائية محددة في إطار قوانينها الداخلية لمقاضاة مرتكبي هذا النوع من الرق المعاصر، فضلا عن اتخاذ تدابير توفر الحماية للضحايا وتساعد على منع هذه الجريمة.

وما من دولة في مأمن من الضرر الناجم عن الجريمة الدولية، وما من دولة تستطيع بمفردها التصدي بفعالية للشبكات الإجرامية التي تتجاوز حدودنا في منأى عن العقاب. ومن المهم أن نعمل بشكل جماعي لترجمة متطلبات الاتفاقية وما توفره من فرص إلى عمل ملموس. واعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠١٠ – على الأقل، قبل اليوم – صدَّقت ١٥٤ دولة على الاتفاقية، وبالتالي ألزمت نفسها بإطارها الفريد للتعاون، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين والشروط الموحدة لتجريم الجرائم الخطيرة التي ترتكبها جماعات الجريمة المنظمة.

والأهم من ذلك، يتزايد استخدام الدول للاتفاقية في أغراض إنفاذ القانون. واستخدمتها الولايات المتحدة، من جانبها، و/أو بروتوكولاتها في أكثر من ٢٥ مناسبة باعتبارها أساسا لمطالب التسليم والمساعدة القانونية المتبادلة، بما في ذلك، الاتجار غير المشروع بالأسلحة وغسل الأموال والمحاكمات في قضايا الاحتيال.

وتضع الاتفاقية الإطار لتعاون موسع بدرجة كبيرة فيما بين المدعين العامين ومسؤولي إنفاذ القانون الآخرين، ويذكرنا حدث اليوم بوجوب أن نواصل العمل معا بشكل أوثق باتجاه تعميم تنفيذها. وتحقيقا لتلك الغاية، يستحق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنويها خاصا بوصفه مقدما رئيسيا للمساعدة التقنية لمساعدة الدول في التطبيق العملي لأحكام الاتفاقية. والولايات المتحدة ملتزمة بمواصلة دعمها لجهود بناء القدرة التي يبذلها المكتب.

وفي الوقت نفسه، ستواصل الولايات المتحدة تكملة تلك المشاركة المتعددة الأطراف بالمساعدة الثنائية للإسهام في تزويد الدول بالقدرة على التحقيق مع المجرمين ومحاكمتهم بنجاح، بما يتماشى تماما مع سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، مع القيام في الوقت نفسه بتوفير الحماية للضحايا والشهود. إن هذه الجهود لتعزيز أنظمة العدالة الجنائية عملية

طويلة الأجل ستيسرها زيادة التنسيق ليس فقط بين المانحين، بل أيضا مع الدول الشريكة في الميدان.

وللإسهام في تركيز تلك المساعدة وتوجيهها واستخدامها على أكمل وجه لا بد لنا أيضا من وضع آلية فعالة لاستعراض التنفيذ وتعزيز التطبيق العملي للاتفاقية وبروتوكولاتها. وسيساعد عملنا في الأشهر التي تسبق المؤتمر الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية في تشرين الأول/أكتوبر في وضع الأساس لتحقيق تقدم صوب آلية استعراض متفق عليها. لقد وافقت بالفعل ١٠ دول، منها الولايات المتحدة، على المشاركة في مشروع تجريبي لاختبار أساليب للاستعراض. وقد تساعد النتائج المؤقتة لذلك المسعى في تقديم معلومات إلى المؤتمر الخامس للدول الأطراف فيما ينظر في آلية للاستعراض.

وبالإضافة إلى الوفاء بالتزاماتنا في إطار المعاهدة وزيادة تعاوننا المتعدد الأطراف، هناك خطوات أخرى محددة يمكن أن تتخذها الدول في الأجل القصير للحيلولة دون استخدام أراضيها ملاذات آمنة للمنظمات الإجرامية وأصولها. ومن واقع تجربة الولايات المتحدة، ثبت أن رفض منح تأشيرات الدخول، بما في ذلك إلغاء تأشيرات الدخول الصادرة بالفعل، أداة فعالة، ولا سيما لاستهداف المسؤولين الفاسدين وأفراد أسرهم وأولئك الذين أفسدوهم وأصولهم. إن الفساد ييسر عمل جماعات الجريمة المنظمة، بل والإرهابيين، مما يدفع المسؤولين الذين يعول عليهم مواطنونا إلى غض الطرف عن النشاط الإجرامي أو ربما تسهيله. ويبعث استهداف أولئك الميسرين الفاسدين رسالة قوية مفادها أنه لن يتم التسامح مع هذا السلوك غير المشروع، وتستطيع الدول المسؤولة أن تبين أنها لن تكون متواطئة مع أولئك الذي يساعدون في سقوط مواطنيهم ضحايا.

كما تعزز هذه الأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد – وهي اتفاقية تكميلية دخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي الوقت الذي نعد فيه لإطلاق آلية استعراض اتفاقية مكافحة الفساد في فيينا في وقت لاحق هذا الشهر، ينبغي أن تعيد كل دولة مشاركة التأكيد على التزامها باستخدام استعراضها الفردي إلى أقصى حد ممكن، لتكون بمثابة نموذج للشفافية والجدية. وينبغي أن يرحب المشاركون بالزيارات الميدانية، ويشاركون في المشاورات مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين ويتفقون على نشر النتائج بالكامل. والولايات المتحدة ملتزمة باتباع تلك المبادئ في كل من استعراضها واستعراض المشاركين الآخرين.

وفي الختام، وعلى النحو الذي أبرزته استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة التي صدرت مؤخرا، فإن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتطلب استراتيجية متعددة الأبعاد تحمي المواطنين وتعطل شبكات الاتجار غير المشروع، وتقوض القوة المالية للشبكات الإجرامية، وتكافح الفساد الحكومي، وتعزز سيادة القانون والأنظمة القضائية وتحسن الشفافية. لقد بينت مناقشتنا اليوم أنه ليس هناك حل سحري لإنهاء آفة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وإنما يجب على كل دولة الاضطلاع بمجموعة من الإجراءات القصيرة والطويلة الأجل بغية تعزيز التعاون الدولي وتعزيز الإطار الدولي الذي نحيي ذكراه هنا اليوم: أي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولا وتحقيقا لتلك الغاية، تعيد الولايات المتحدة التأكيد على التزامها بالمضي قدما في القيام بأعباء هذه المسؤولية العامة والمشتركة.

الرئيس بالنيابة (تكلم – بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد يانيث – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا.

في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة وحكومتي إيطاليا والمكسيك على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وكذلك الأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على بيانيهما.

لقد أصبحت الجريمة المنظمة عبر الوطنية خطرا عالميا يقيد نمو الأنشطة الاقتصادية المشروعة ويؤدي في حالات كثيرة إلى تقويض الديمقراطية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك وفي بعض الحالات، يكون لهذا الخطر صلات بالإرهاب الدولي. وكما ورد في تقارير شتى لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحسبما أشار إليه مجلس الأمن مؤخرا (انظر S/PRST/2010/4)، فإن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين.

والجريمة المنظمة عبر الوطنية ظاهرة عالمية تأخذ أشكالا عديدة مثل: الاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والقرصنة واحتجاز الرهائن والممارسات الإجرامية الناشئة مثل جرائم الفضاء الإلكتروني أو انتحال الشخصية. وفضلا عن ذلك، فإنها تتطور بالتوازي مع التطورات التكنولوجية حيث تزداد براعة على نحو مطرد في تجاوز الحدود. ومن ثم، فإن هذا تحد لا يمكن التصدي له إلا من خلال استجابة مشتركة ملائمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ويتطلب التصدي بفعالية لهذا التحدي اتخاذ إجراءات متضافرة وتعاونا فعالا في مجالي القضاء وإنفاذ القانون، إلى جانب كفالة احترام الحريات الأساسية لجميع البشر وأمنهم.

والاتحاد الأوروبي يؤيد وضع نُهج متعددة الأطراف لمكافحة هذا النوع من الجريمة ويشدد على الدور الهام الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في هذا الشأن. قبل عشرة أعوام، فُتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – اتفاقية باليرمو – والبروتوكولات الملحقة بها، مما أتاح لنا الصكوك القانونية الأساسية والأسس اللازمة للتعاون الفعال في التصدي للجريمة المنظمة على الصعيد الدولي. وقد أصبحت ١٥٤ دولة أطرافا في الاتفاقية. والاتحاد الأوروبي أيضا طرف في الاتفاقية وفي اثنين من بروتوكولاتها وقد وقّع على البروتوكول الثالث. وصدقت غالبية بلدان الاتحاد الأوروبي، وكذلك عدد من البلدان المرشحة وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، على هذه الصكوك. غير أنه ما زال أمامنا شوط طويل لتحقيق هدف التصديق العالمي عليها. ونغتنم هذه الفرصة لتكرار نداءنا من أجل الانضمام إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها على نطاق عالمي وندعم الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تحقيقا لتلك الغاية.

والانضمام إلى نظام باليرمو على نطاق عالمي يجب أن يواكبه تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها بفعالية. وندعو جميع الدول إلى مواصلة جهودها بهذا الخصوص وإلى الاستفادة من المساعدة المتاحة من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال.

يعقد مؤتمر الأطراف في المعاهدة دورته الخامسة في تشرين الأول/أكتوبر، حيث يُنتظر أن يتخذ قرارات تتعلق، في جملة أمور، بإنشاء آلية لاستعراض التنفيذ. والاتحاد الأوروبي يؤيد إنشاء آلية استعراض منفردة تتسم بالفعالية

والقدرة على توفير معلومات موثوقة عن تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها من أجل تحديد الفجوات والاحتياجات من المساعدة التقنية والتجارب الإيجابية والممارسات الجيدة. وتحقيقا لتلك الغاية، يرحب الاتحاد الأوروبي بتدشين مشروع تجريبي طوعي سيتيح للمؤتمر المقبل للأطراف اتخاذ قرار مدروس بشأن هذه المسألة.

ويتمثل أحد الأهداف ذات الأولوية للاتحاد الأوروبي، الذي أعادت معاهدة لشبونة التأكيد عليه، في إيجاد نطاق من الحرية والأمن والعدالة، تُحترم فيه الحريات الأساسية لجميع الأفراد. والاتحاد الأوروبي يعكف على تحسين إطاره التشريعي ويكثف التعاون بشأن مسائل الشرطة والجمارك والقضاء بهدف مكافحة أخطر أشكال الجريمة عبر الوطنية. وأمر الاعتقال الأوروبي هو أحد أكثر أدوات التعاون نفعا في سياق الاتحاد. ومن بين أمثلة التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة إنشاء فرق مشتركة للتحقيق وتوسيع نطاق مبدأ الاعتراف المتبادل ليشمل أوامر تجميد الممتلكات وحجز الأدلة أو مصادرة العائدات والأدوات والممتلكات ذات الصلة بالجريمة.

ومن بين الأشكال المختلفة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، يمثل الاتجار بالبشر أحد أكبر التحديات في عصرنا. والفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي وعدم المساواة الجنسانية وعدم احترام حقوق الإنسان هي الأسباب الكامنة لهذه الظاهرة التي تشكل النساء والأطفال والشباب أغلبية ضحاياها.

ويسعدنا أن عدد الدول الأطراف في بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه قد ارتفع إلى ١٣٢ دولة في هذا العام. ويحث الاتحاد الأوروبي أطراف البروتوكول على تكثيف جهودها من أجل تنفيذه بفعالية. والاتحاد الأوروبي، من جانبه، ملتزم تماما بمكافحة هذا الشكل الحديث للرق. ونعمل على إعداد توجيه يهدف إلى زيادة مواءمة التشريعات الوطنية وتحسين التعاون على الصعيدين القانوني والشرطي في هذا المجال. ويؤمل أن يتضمن هذا التوجيه، في جملة أمور، أحكاما لتحسين حماية الضحايا فضلا عن تدابير وقائية ترمي إلى الحد من الطلب.

وفي الوقت نفسه، ندرك أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تزدهر بسبب الممارسات والشبكات الفاسدة الناجمة عن سوء الإدارة. والاتحاد الأوروبي يولي أهمية خاصة لمنع الفساد ومكافحته على جميع المستويات ويلتزم التزاما ثابتا بتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أداة أساسية لتحقيق تلك الغاية وقد صدّقت ١٤٤ دولة عليها. وندعو الدول التي لم توقّع على هذا الصك و لم تصدّق عليه حتى الآن إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، اعتمد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية آلية لاستعراض التنفيذ. ونحن على ثقة بأن هذه الآلية ستساعد على كفالة التنفيذ الفعال للاتفاقية وستعزز التعاون الدولي بينما تساعد بشكل أفضل على تحديد احتياجات الدول من المساعدة التقنية.

وختاما، فإن تعزيز قدرات منع الجريمة والعدالة الجنائية ضروري لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج المؤتمر الثاني عشر للأمم المتحدة بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقود مؤخرا في البرازيل، وكذلك بنتائج الدورة التي عقدتها مؤخرا لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في فيينا. وتوفير المساعدة التقنية له دور رئيسي في تحقيق نتائج مستدامة وطويلة الأمد، ولا سيما من خلال بناء نظم العدالة الجنائية وتحديثها وتعزيزها. والاتحاد الأوروبي يقدر العمل

العالي الجودة الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال. ونحن ملتزمون بمواصلة دعم المكتب في تنفيذ ولايته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سورينام.

السيد مارك – دونالد (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية لأتكلم عن مسألة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

في منطقة البحر الكاريبي، تطورت الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والأنشطة العابرة للحدود المصاحبة لها لتصبح تهديدا رئيسيا للأمن الإقليمي فيما تتصدى بلدان المنطقة للنشاط الإجرامي المتزايد الذي تحوّل من أعمال إجرامية ترتكب بصورة عشوائية إلى أنشطة إجرامية تُنفذ بطريقة عالية الحرفية ومنظمة بشكل متزايد. وتشير هذه المؤشرات بدون شك إلى الديناميات المتغيرة للأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود في بيئة عالمية تزداد تطورا وتكنولوجية على نحو مطرد.

والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من العوامل الرئيسية المزعزعة للاستقرار التي تؤثر على أمن واستقرار بلدان نصف الكرة الغربي، بل وبقية العالم. وزيادة توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في المنطقة وصلاتها الوثيقة بالاتجار بالمخدرات على الصعيد العالمي وآثار غسل الأموال والأنشطة الإرهابية وجرائم الفضاء الإلكتروني والاتجار بالأشخاص، إلى جانب عوامل أخرى، قد تطورت جميعا لتتحول إلى تهديد متعدد الأبعاد يؤثر سلبا على أمن الناس وسلامتهم. وغني عن البيان أن منطقة البحر الكاريبي تتأثر بشدة بهذا التهديد.

ونتيجة لذلك، شرعت حكومات عدة في المنطقة بالفعل في اتخاذ عدد من التدابير القوية بهدف التصدي لمسألة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك اعتماد ترتيبات ثنائية وإقليمية وعالمية. وأسفرت هذه التدابير في معظمها عن تحديد نهج وأفكار جديدة، وكذلك عن تبادل المعلومات والخبرات. وفضلا عن ذلك، تعكف دول الجماعة الكاريبية على استعراض التشريعات وإدخال تعديلات عليها وإصلاح المؤسسات وبناء القدرات من خلال الأطر الوطنية للأمن والعدالة الجنائية الخاصة بكل منها.

وصدّق عدد من الدول في المنطقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو انضمت إليها، وذلك إلى جانب بروتوكولها لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه وبروتوكولها لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وأظهرت حكومات عديدة أيضا التزامها بالتصدي لهذا التهديد بالانضمام إلى بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

وأظهرت المنطقة التزامها بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من خلال إنشاء رؤساء حكومات دول الجماعة الكاريبية لوكالة التنفيذ المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة، وكذلك من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة وبرامج التدريب وتعزيز المهارات، التي تهدف جميعا إلى تعزيز القدرات والكفاءات بين وكالات إنفاذ القانون على الصعيد الإقليمي. وإضافة إلى ذلك، شرعت دول الجماعة في تعزيز التعاون القضائي والإصلاح التشريعي وفي استخدام تكنولوجيا التتبع الإلكتروني ذات الأهمية الحيوية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

واعتماد الإعلان السياسي بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والجرائم الخطيرة الأخرى في منطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٩ يؤكد كذلك على التزام المنطقة المستمر حيال المسألة.

غير أن المنطقة ما زالت متمسكة بموقفها القوي بشأن الحاجة إلى تعزيز التآزر والتعاون بين الدول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مسعى للتصدي للتحدي. ونظرا لمواردنا المحدودة ومواطن ضعف اقتصاداتنا، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكننا التصدي لهذه التهديدات بفعالية إلا من خلال اتباع نهج منسق ومتعدد الأطراف.

ولذلك، فإننا نتطلع بفارغ الصبر إلى تنشيط العلاقة بين الجماعة الكاريبية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عبر الإنشاء المقترح لمكتب قطري في منطقة البحر الكاريبي. وسيعزز هذا الوجود حقا نهج المنطقة في التصدي للتحديات الكثيرة التي تواجهها من جراء الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وفي مناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، تعرب الجماعة الكاريبية عن تأييدها لاعتماد إعلان سياسي باعتباره تعبيرا هاما عن الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء للقضاء على هذه الظاهرة العالمية التي تتطلب اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات متضافرة. وفي ذلك الصدد، نأسف لعدم التمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن نص ذلك الإعلان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خورخي باليرو بريسينو، نائب وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية والممثل الدائم لها لدى الأمم المتحدة.

السيد باليرو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يعرب عن تقديره لوفدي الولايات المكسيكية المتحدة وجمهورية إيطاليا على تأييدهما الجدير بالثناء لعقد هذا الاجتماع الهام. ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا لرئيس الجمعية العامة على قيامه بجمعنا هنا بعد ظهر اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية – اتفاقية باليرمو.

بعد مرور عشر سنوات على اعتماد الاتفاقية، تشدد حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على أهمية الاتفاقية وجدواها التامة باعتبارها الصك الدولي المتعدد الأطراف الوحيد الذي يعزز التعاون بين الدول على منع الجرائم ذات الصلة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها. وللمرة الأولى، تمكّن هذا الصك من وضع تعريف للجريمة المنظمة وتحديد معايير للعدالة الجنائية لكي تنظر فيها الدول الأطراف.

وشهدت العقود الأخيرة عملية مثيرة للقلق تتمثل في جعل الأنشطة الإجرامية عابرة للحدود الوطنية. وقويت شوكة الجريمة المنظمة وانتشرت في جميع أنحاء العالم وتحوّلت الآن إلى مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. وتدرك فنزويلا أبعاد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية واتجاهاتها الجديدة ونعتقد أن هذه الجرائم تشكل انتهاكات خطيرة للوئام المجتمعي ومن ثم يجب مكافحتها بتصميم، تماشيا مع النظم الوطنية ذات الصلة مع الاستفادة من التعاون الدولي الضروري.

وبالتالي، يجب حماية روح الاتفاقية بشكل صارم بالنظر إلى أن الدول ذات السيادة يجب أن تقود معركة مكافحة هذه الآفة المروّعة. والقدرات الاقتصادية

والتكنولوجية والتشغيلية المتنوعة والمتطورة لهذه المنظمات الإجرامية تجعلها كيانا قويا بما يكفي وقادراً، في بعض الحالات، على تجاوز سلطة الدول وقدرة مؤسساتها على التصدي له. بل إن زيادة أنشطة المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية باتت تؤثر، في بعض الحالات، على الاستقرار القانوني لبعض الدول وعلى رفاه شعوبها. ونظرا للتهديدات الجديدة والصعبة التي تشكّلها هذه الآفة وبغية كفالة الأمن العام للدول ذات السيادة، ينبغي للمجتمع الدولي زيادة التعاون من خلال تنفيذ تدابير تتسم بالفعالية والكفاءة لدعم مكافحة الجريمة المنظمة على جميع المستويات، وفقا لما تنص عليه اتفاقية باليرمو. وتحقيق الانضمام إلى الاتفاقية على نطاق عالمي، باعتبارها الإطار القانوني الدولي الذي يساعد في التعامل مع الجريمة بنهج متعدد الأطراف حقا، أصبح الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

ولا بد من التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بطريقة كلية. ويجب بذل جهود حازمة في مجال المنع، وخاصة، باستهداف الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة لإيجاد حلول هيكلية لها. والفقر والجوع والتهميش والظلم الاجتماعي هي بؤر الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية نتيجة نموذج اقتصادي واجتماعي رأسمالي يتسبب في هذه الظواهر ويستنسخها إلى ما لا نهاية. ويتحتم علينا أن نتخلص من هذه الآفات وأن نبني مجتمعات قائمة على سيادة القانون والعدالة مع التطبيق الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ونشدد على عدم ملاءمة التعامل مع المسائل ذات الصلة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية باعتبارها مسائل أمنية. والتحديات التي تشكّلها هذه الجرائم العابرة للحدود الوطنية ينبغي ألا تكون مبررا لوضع تعريف عام لجميع الأنشطة الإجرامية باعتبارها تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ونحن لا نوافق على محاولات تناول هذه المسائل في مجلس الأمن الذي لا يمنحه الميثاق سلطة العمل في هذا المجال.

ولذلك، نصر على أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يجب التصدي لها من خلال التعاون المتبادل والمشترك وليس من خلال تدابير عسكرية دولية يمكن لمجموعة صغيرة من الدول تنفيذها بطريقة انتقائية وعلى نحو منحاز. ومن ثم، نحذر من خطر استخدام مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ذريعة لإخضاع الدول وفرض تدابير تنتهك سيادتها. ولذلك، نؤكد مجددا على أن هذه المسألة ينبغي أن تظل خاضعة لنظر لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر أطراف اتفاقية باليرمو، وفقا للممارسة الحالية ذات الصلة والاتفاقيات الثنائية.

وبخصوص آلية استعراض الاتفاقية، نرى أن من السابق لأوانه الكلام عن التنفيذ لأن ردود البلدان على الاستبيانات وقائمة التحقق ما زالت في مرحلة مبكرة. وأنسب الحلول في هذه المرحلة سيكون تحسين منهجية جمع البيانات بغية الحصول على معلومات أوفى عن تنفيذ جميع الدول للصك. ولن يتسنى لمؤتمر الأطراف التركيز على تقييم الحاجة إلى إنشاء آلية للاستعراض إلاّ عند تحديد المشاكل المترتبة على التنفيذ.

وختاما، تعتقد الحكومة البوليفارية اعتقادا راسخا بأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يجب مكافحتها بواسطة التعاون الدولي الفعال. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على جميع الدول الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب الاتفاقية، تمشيا مع مبادئ المساواة بين الدول في السيادة وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها. وهنا، من الملائم التذكير بأن هذه المبادئ منصوص عليها بوضوح في المادة ٤ من اتفاقية باليرمو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريون والش، مديرة وحدة مكافحة الاتجار بالبشر في أيرلندا.

السيدة والش (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشير إلى البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، ويؤيده وفد بلدي تماما. وأود إضافة بيان قصير بشأن المسائل ذات الأهمية الخاصة لأيرلندا.

يشرفني أن أبلغ الجمعية بأن أيرلندا نفذت الآن جميع الشروط الإلزامية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية – اتفاقية باليرمو – وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه. وأودعت أيرلندا اليوم صكوك التصديق عليهما وهي الآن دولة طرف في الاتفاقية وفي بروتوكول الاتجار.

إننا نشهد جميعا تنامي حجم النشاط الإجرامي وتعقيده في ولايتنا القضائية بمرور الزمن. ونشهد أيضا تزايد حنكة المجرمين حيث يستخدمون جرائم الفضاء الإلكتروني وغيرها من أوجه التطور التكنولوجي لتيسير أنشطتهم.

وكما قال متكلمون آخرون، فإن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تمثل تهديدا للأمن الداخلي لجميع الدول ولجميع المناطق الممثلة هنا اليوم. وكما قال متكلمون آخرون أيضا، يجب فرض سيادة القانون. ولكي يحدث هذا، يجب أن تجاري السلطات الشرعية لإنفاذ القانون في الدولة السرعة التي يكيف بها المجرمون أنشطتهم لتفادي سيادة القانون.

ومن المعروف جيدا أن معظم الأنشطة الإجرامية تتضمن عنصرا عابرا للحدود. ولذلك، فإن اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها في غاية الأهمية. ويجب ألا تكون هناك ملاذات آمنة. وللنجاح في ذلك، يجب علينا استخدام جميع الموارد المتاحة لنا لمعالجة المسائل معا. وتوفر هذه الصكوك إطارا دوليا لفعل ذلك.

وفي أيرلندا، ندرك أن ثمة حاجة مستمرة إلى تحسين التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجالات مثل تبادل المعلومات والاستخبارات والمساعدة القانونية المتبادلة ومصادرة وضبط عائدات الجريمة. والاتفاقية تحقق نجاحا في زيادة الوعي عالميا في جميع هذه المجالات فيما نمضي باتجاه التصديق عليها والانضمام إليها على نطاق عالمي.

كما ترغب أيرلندا في التنويه بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لفتح باب التوقيع على الاتفاقية. ونعتبر هذه المناسبة معلما هاما ونهنئ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إنجازاته خلال الأعوام العشرة الماضية. كما نلاحظ تزايد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية. وعلى غرار شركائنا في الاتحاد الأوروبي، نعتقد أن الاتفاقية بصدد دخول مرحلة جديدة الآن. وسيحول المؤتمر المقبل للأطراف انتباهه إلى البحث في إنشاء آلية لاستعراض التنفيذ. وتؤيد أيرلندا تماما آلية مفتوحة وشفافة، وستشارك بشكل كامل في تلك العملية.

ونحن في أيرلندا نعرف جيداً الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع أشكالها. فجزيرة أيرلندا تقع عند الطرف الغربي لأوروبا. ويقع ١٦ في المائة من المياه الإقليمية للاتحاد الأوروبي داخل المنطقة الاقتصادية الأيرلندية. ولأيرلندا سواحل طولها حوالي ٠٠٠ ٦ كيلومتر. وتبين هذه الإحصاءات بوضوح المشاكل التي يمكن أن تسببها حدود ساحلية بهذا الطول لبلد صغير مثل أيرلندا.

وبالتالي، فإن التجارة غير المشروعة بالمخدرات لم تتجاوز أيرلندا. لقد عانينا، شأننا شأن معظم الدول الأخرى هنا، الضرر الاجتماعي المدمِّر وما يرتبط به من العنف والترويع وعصابات الإجرام. وعلى الرغم من ذلك،

تطبّق سلطات إنفاذ القانون لدينا استراتيجية محددة الأهداف قائمة على المعلومات الاستخبارية للتصدي لهذه الآفة. لقد شهدنا عددا من المصادرات والمحاكمات المهمة في السنوات الأخيرة.

وسنّت أيرلندا تشريعا جديدا صارما للتعامل مع الخطر الذي تشكّله الجريمة المنظمة. وكان أحد آثار ذلك التشريع انتقال كثيرين من أخطر وأعتى المجرمين الأيرلنديين إلى الخارج لتفادي صرامة القوانين الجديدة. وعلينا أن نسعى لنحسن باستمرار تبادل المعلومات والاستخبارات، كي لا نقتصر على مجرد ترحيل مجرمينا إلى ولايات قضائية ذات قوانين أضعف. وسنعمل مع كل الدول الأطراف في الاتفاقية لكفالة عدم توفير أي ملاذ لهذا الإجرام.

وفضلا عن التشريع الجديد الصارم، يواصل مكتبنا للأصول ذات الصلة بالجرائم استهداف المكاسب غير المشروعة لعصابات الجريمة المنظمة. والمكتب قائم منذ عام ١٩٩٦ ويحظى باحترام كبير على الصعيد العالمي. ونجح في أن يعطل بشدة أنشطة عصابات الجريمة المنظمة في أيرلندا واسترد مئات الملايين من اليورو من عائدات الجريمة والفساد.

وفي ما يتعلق بالاتجار بالبشر، فهو شكل من أشكال الرق المعاصر، الذي لا مكان له في مجتمع متحضر. إن أيرلندا مقصد أساسي لضحايا الاتجار. ورغم أن الأعداد صغيرة، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا مبرر لسقوط حتى ضحية واحدة. لقد اتخذت الحكومة الأيرلندية موقفا حازما جدا ضد الاتجار بالبشر. وهدفنا هو جعل أيرلندا بيئة أكثر عداء لأولئك الذين قد يفكرون في تهريب أفراد إلى ولايتنا القضائية أو منها أو في نطاقها.

وجرى تطوير استجابتنا بسرعة خلال العامين الماضيين. ولدينا الآن إطار قانوني قوي للتصدي لهذه الجريمة. وفي العام الماضي، نشرنا خطة عملنا الوطنية الأولى لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته، التي تمثّل مخططا لاستجابة الدولة لهذه المسألة. وتسلِّم الحكومة الأيرلندية بأهمية التعاون الدولي في مجال منع هذه الجريمة ومكافحتها. ونرحب بالفرصة التي أتاحها تصديقنا على البروتوكول لزيادة تعزيز مشاركتنا في الجهود الدولية لمكافحة عصابات الجريمة المنظمة التي تحقق أرباحا طائلة مستغلّة ضعف الآخرين.

وأود أن أختتم بياني بتذكير الوفود بالتزام أيرلندا على نحو صارم بالتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع أشكالها. وندرك أننا لن نقهر المنظمات الإجرامية الدولية بالعمل بمفردنا. إن الجريمة عبر وطنية، واستجابتنا يجب أن تكون أيضا عبر وطنية. ولن ننجح إلاّ بالعمل معا. وسنضطلع نحن في أيرلندا بدورنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد سيريساك تيابان، المدير العام لإدارة الشؤون الدولية في مكتب المدعي العام لتايلند.

السيد تيابان (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود بادىء ذي بدء، أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لرئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعلى عقد حلقة النقاش القيمة جدا والزاخرة بالمعلومات هذا الصباح. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تقديره لرئيس الجمعية العامة والأمين العام بان كي - مون على بيانيهما في وقت سابق اليوم. ونحن ممتنون أيضا للإسهامات المستنيرة للمشاركين في النقاش والقيادة المتميزة لحلقة النقاش من جانب وكيل الأمين العام أنطونيو ماريا كوستا.

لقد عانت تايلند طويلا، شأنها شأن دول أخرى كثيرة، من خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واستخدمتها الجماعات الإجرامية العاملة عبر الحدود باعتبارها بلد منشأ

وعبور ومقصد لأنشطتها غير المشروعة ومكاسبها غير القانونية، وملاذا آمنا للجماعات الإجرامية الراغبة في إخفاء نفسها عن سلطات إنفاذ القانون. ولاحظنا بقلق متزايد أن الاتجار بالمخدرات والاتجار بالنساء والأطفال والتهريب غير المشروع للأسلحة النارية ازداد كثافة مقترنا بشكل متزايد بالعديد من الأنشطة الإجرامية الأخرى المماثلة من حيث الخطورة، بما في ذلك الاتجار بالبشر وغسل الأموال وإنتاج الوثائق المزوّرة واستخدامها والفساد المنظم والجرائم المالية والاقتصادية وجرائم التكنولوجيا العالية المنظمة.

وتدرك تايلند تزايد جسامة تأثير الجريمة عبر الوطنية على الأمن القومي والرفاه العام بشكل خاص، وعلى التنمية ككل. ومن هنا، تدرك تايلند أن الآثار الشديدة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية على التحديات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة التي تواجهها بلدنا ستدفع الناس بشكل متزايد إلى الجريمة. ولذلك، بذلنا جهودا جادة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع أشكالها ومظاهرها باعتبارها من الأولويات العليا في جدول أعمالها الوطني.

وفي ذلك الصدد، يجري بقوة تشجيع تضافر الجهود فيما بين الوكالات المعنية، بما في ذلك سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية، وبين الحكومة والقطاع الخاص، بغية التوصل إلى أكثر الآليات والتدابير شمولا وفعالية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولم ندخر جهدا لوضع وتعزيز هذه التدابير بحيث تشمل مجالات المنع والقمع وبناء القدرات والتعاون الدولي.

لقد اعتمدت تايلند ونقحت الكثير من قوانينها لكفالة اتخاذ تدابير استباقية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، لا تركز الجهود فحسب على تعزيز تطوير تقنيات تحقيق حديثة ولكنها تشدد أيضا على مصادرة عائدات الجريمة بغية استهداف المجرمين ومنظماتهم. وفي الآونة الأخيرة، جرى إدخال تنقيحات مهمة على قانون قمع مجرمي المخدرات لتمديد ولايته لتغطي الاتجار بالمخدرات خارج أراضي تايلند، وإضفاء طابع مؤسسي على جريمة التآمر وإنشاء مكتب لديه سلطة فحص الأصول، بما يمكنه من إجراء تحقيقات ومصادرة الأموال والممتلكات وأي أصول أخرى تشكل عائدات الاتجار بالمخدرات وإصدار الأوامر بمصادرتها.

واعتمد في عام ٢٠٠٨ قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وهو معلم مهم في جهود تايلند لمكافحة الاتجار. وقد شكّل لجنة وطنية لمكافحة الاتجار، يرأسها رئيس الوزراء، وأطلق هيكلا وطنيا فعالا حشد كل قطاعات المجتمع بأسلوب شامل ومنسق للتصدي للاتجار المنظم بالبشر ومكافحته. ويشمل ذلك الهيكل أحكاما مهمة تركز على الضحايا لتعويض ضحايا الاتجار المحليين والأجانب.

ولم تألُ تايلند أيضا جهدا للتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع أشكالها بأفضل السبل الممكنة. وفي عام ٢٠٠٥، حظيت تايلند بشرف استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، تحت شعار ”التآزر والاستجابات: التحالفات الاستراتيجية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية“، حيث اعتمد إعلان بانكوك باعتباره مجموعة من أفضل الالتزامات والمبادئ التوجيهية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وإضافة إلى ذلك، أقمنا أيضا تعاونا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مشاريع كثيرة محددة، واستضافة عدة اجتماعات إقليمية تحضيرية، بما في ذلك الاجتماع التحضيري قبل انعقاد منتدى فيينا العالمي الأول لمكافحة الاتجار بالبشر، وهو الأول من نوعه على الإطلاق.

وعلى المستوى الإقليمي، أيدت تايلند، باعتبارها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، العديد من إعلانات الرابطة وصكوكها التي أنشئت لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقتنا. كما أن تايلند عضو في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، وعضو منتسب إلى فرقة العمل للإجراءات المالية، فضلا عن أنها عضو في مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية. ونحن أيضا عضو في الرابطة الدولية للمدعين العامين، وهي منظمة تولي أهمية قصوى لتشجيع المدعين العامين في أنحاء العالم على التعاون مع بعضهم البعض في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبصفة تايلند من البلدان الموقعة على الاتفاقية، فإنها تعرب عن تأييدها الثابت للاتفاقية والتصديق العالمي عليها وتنفيذها الناجح. وفي هذا الصدد، فإن رغبتنا القوية هي التصديق على الاتفاقية في أقرب فرصة بمجرد إجراء التنقيحات الضرورية واعتماد القوانين واللوائح الوطنية لكفالة اتساق قوانيننا المحلية مع الصكوك الدولية. ونحن ملتزمون بتسريع عملية الاستعراض هذه والموافقة البرلمانية، ونتطلع إلى اليوم الذي نستطيع فيه الانضمام إلى الدول الأطراف الأخرى في جهودنا المشتركة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا.

السيد بليك (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أُدلي به باسم الجماعة الكاريبية. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببيان تكميلي من منظورنا الوطني.

بينما نجتمع هنا لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، نواجه واقعا خطيرا ويساورنا القلق إزاء أثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إذ ما زالت تعوق تنميتنا وتقوض السلام والأمن.

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية ظاهرة عالمية تؤثر على كل بلد وكل منطقة. ولذلك نشجع الاستجابات الجماعية لهذه الآفة العالمية ونناشد المجتمع الدولي مواصلة دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جهوده لتعزيز قدرة الدول المتضررة على مكافحة المجموعة الواسعة من النشاط الإجرامي التي تناولتها الاتفاقية، بما في ذلك غسل الأموال والفساد والقرصنة والاتجار بالأشخاص والجرائم المرتبطة بالمخدرات. ونشدد على أن جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ينبغي أن تشمل، مساعدة الدول الأعضاء في إيجاد استجابات فعالة لإنفاذ القانون وتعزيز قدراتها القضائية وتقديم المساعدة الفنية، وينبغي ألا تقتصر على ذلك.

وما برحت جامايكا، بصفتها دولة جزرية صغيرة نامية، تواجه الآثار السلبية للجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تعرض رفاه شعبنا للخطر. وفي الحقيقة، أكدت الأحداث الأخيرة في عاصمة دولتنا، كينغستون، حقيقة ذات صلة: أي أن سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والثروة غير المشروعة المحققة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية – خاصة الاتجار بالمخدرات – تعزز الصراع وتسرع العنف وتزيد أنشطة الجريمة المنظمة، وفي حالات كثيرة، تهدد بتقويض سلطة الدولة وتنميتنا الاجتماعية والاقتصادية. كما سلطت الضوء على زيادة تعرض الدول لهذه الجرائم.

ويواصل وزير الأمن القومي لدينا العمل جاهدا لتنفيذ جدول أعمال شامل للسياسات العامة يتفق مع أهداف الأمن القومي. وتشمل الاستجابات العملية للتحديات التي تفرضها الجريمة المنظمة عبر الوطنية عددا من

التدابير التشريعية، آخرها قواعد الاتفاقات التفاوضية لتخفيف عقوبات العدالة الجنائية وقانون شعبة التحقيقات المالية. وتنظر الحكومة حاليا في عدد من الحلول ستأخذ في اعتبارها المزيد من المقترحات التشريعية، بما في ذلك قانون للجريمة المنظمة، ضمن مقترحات أخرى.

ورغم تحديات الجريمة، فإن قوات الأمن لدينا ملتزمة بالمهمة قيد الإنجاز وقامت بإعادة هيكلة وتحديث وتجهيز شعبة الجريمة عبر الوطنية والمخدرات لتوفير قوة هائلة لتعطيل وتقليل كل الجرائم المرتبطة بالاتجار. وجرى إنشاء وحدة للجرائم المالية للتحقيق في الجرائم المالية وتطبيق قانون عائدات الجرائم لحرمان المجرمين من أصولهم المحققة من مصادر غير مشروعة، وهو تطور مهم في إنفاذ القانون محليا. وبالإضافة إلى ذلك، جرى اعتقال زعماء العصابات باعتبار ذلك وسيلة من وسائل التصدي للجريمة المنظمة.

ومن بين الطرق الكثيرة والمختلفة التي تمكن المنخرطين في الأنشطة الإجرامية المنظمة عبر الوطنية من خلالها من استغلال عدد كبير من الدول النامية الصغيرة مثل جامايكا والإفلات من العقاب حدودنا المفتوحة والآمنة نسبيا. ولذلك، بذلت جهود كبيرة لتعزيز أمن الموانئ والحدود. غير أن جامايكا، وفي الحقيقة، شركاءنا في الجماعة الكاريبية ما زالوا يواجهون تحديات هائلة نظرا لطبيعة حدودنا التي يسهل اختراقها – برا وجوا وبحرا – وهو ما يسر بدون قصد، وبدرجة كبيرة، حركة السلع الإجرامية عبر الحدود. ولذلك، فإن التعاون الفعال ومساعدة شركائنا الإقليميين والدوليين مهمان في كفاحنا لتطوير وتنفيذ الأساليب والممارسات والإجراءات الفعالة لأمن الحدود.

وعلى الصعيد الإقليمي، تواصل جامايكا المشاركة بجدية مع شركائنا في الجماعة الكاريبية في جهود معالجة الخطة المعنية بالجريمة والأمن من خلال وكالة الجماعة للتنفيذ المعنية بالجريمة والأمن ومجلس الوزراء المسؤول عن الأمن القومي وإنفاذ القانون.

كما تنضم جامايكا إلى شركائها في الجماعة الكاريبية في التأكيد مجددا على النداء العاجل لإعادة فتح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بربادوس. إنه لمن دواعي السخرية والأسف أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة غير موجود في منطقتنا، التي أصبحت، للأسف، معروفة بوقوع أكبر عدد من حوادث العنف المتصلة بالسلاح في العالم.

وأخيرا، نقدر الجهود التي بذلت خلال الأسبوع الماضي للعمل من أجل التوصل إلى نتيجة لهذا الاجتماع. غير أننا نأسف لعدم التوصل إلى اتفاق على نص إعلان سياسي. وفي رأينا، فإن الإعراب عن التزام سياسي كان سيشكل نتيجة مهمة فيما تحيي الأمم المتحدة هذه الذكرى السنوية المهمة للاتفاقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): يتشرف وفد بلدي بالمشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني الجريمة المنظمة عبر الوطنية. والفلبين بصفتها المُيسّر لمشروع قرار اللجنة الثالثة، الذي يصدر كل سنتين، بشأن الاتجار بالنساء والفتيات، وبصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – اتفاقية باليرمو – وفي البروتوكول المعني بمنع وقمع وعقاب الاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال، والبروتوكول المعني بمكافحة تهريب المهاجرين عبر البر والبحر والجو، تفخر بإنجاز الجزء الخاص بها في الجهود الجماعية الدولية وفي تشاطر المسؤولية عن تحديد الأسباب الجذرية لمشكلة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ولا تزال الفلبين في طليعة الدول المكافحة للجريمة المنظمة عبر الوطنية بتنفيذها التام لقوانيننا المتعلقة بغسيل الأموال واسترداد الأموال والإرهاب والعنف ضد المهاجرين والاتجار بالأشخاص. وبالتعديلات التي طرأت على قانون مكافحة غسيل الأموال لدينا الذي صدر عام ٢٠٠١، أصبح نظامنا في مستوى المعايير الدولية. ومجلس مكافحة غسيل الأموال لدينا هو أحد سبعة أعضاء جدد في مجموعة إيغمونت لوحدات المخابرات المالية.

أما بخصوص الإرهاب، فإن وفد بلدي يؤمن تماما بضرورة التعاون الدولي لضمان عدم استغلال الإرهابيين لضعف إنفاذ القانون ووجود ثغرات فيه، وكذلك لتمكينه من التعاون القضائي السليم أثناء محاكمة الإرهابيين. ونحن بإصدارنا قانون الأمن الإنساني عام ٢٠٠٧، نكون قد قمنا بتجريم عمليات الإرهاب وتمويلها. ومجلس مكافحة الإرهاب، الذي تأسس بموجب قوانيننا، مكلف بصياغة واعتماد خطط شاملة لمكافحة الإرهاب مع وضع برامج وتدابير مقابلة لقمع الإرهاب والقضاء عليه في بلدنا لحماية الشعب من أعمال الإرهاب.

أما فيما يتعلق بالعنف ضد المهاجرين، فبالتعديلات التي طرأت على قانون المهاجرين العاملين والفلبينيين في الخارج لعام ١٩٩٥، قمنا بتحسين مستوى حماية العاملين المهاجرين وزيادة رفاههم وأسرهم وكذلك الفلبينيين الذين يعانون من محن في الخارج. وقد نتج عن التعديلات، ضمن أمور أخرى، توسيع مفهوم التوظيف غير القانوني ليشمل إعادة التعامل مع العاملين من خلال طلبات عمل تتعلق بالأعمال غير موجودة في الواقع. وكلفت الحكومة بمراقبة الاتفاقيات الدولية وبالمصادقة على الاتفاقيات التي ترمي أهدافها إلى ضمان حماية الفلبينيين العاملين في الخارج.

وفيما يتعلق بالمتاجرة بالأشخاص، تجد الدول النامية صعوبة بالغة في مواجهة المشكلة بسبب تدني الموارد المتاحة لمنع هذه الجريمة إلى الحد الأدنى. وفي هذا الخصوص، يظل التعاون الدولي وتشاطر الحلول العلمية القابلة لحل المشكلة أمرا بالغ الأهمية. ولا تزال المتاجرة بالبشر ثالث أكبر نشاط إجرامي مُنظَّم. لذلك، تؤيد الفلبين تأييدا كاملا وضع خطة عالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. ويجري تسهيل المفاوضات بشأن هذه الخطة بواسطة سفيري البرتغال والرأس الأخضر.

وفقا للتحديثات التي طرأت على قانون الفلبين لمكافحة الاتجار بالأشخاص الصادر عام ٢٠٠٣، أضحى شراء وبيع الأعضاء البشرية ممنوعا منعا باتا. كما أن لدينا خطة عمل استراتيجية مدتها ست سنوات لمكافحة الاتجار تشمل، ضمن أمور أخرى، مركزا لحماية النساء والأطفال، ونظام إحالة وطني لتعافي الأشخاص المتاجَر بهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، وقاعدة بيانات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وإنتاج عدة أدلة إرشادية لإنفاذ القانون ومحاكمة القضايا، وبرنامج دار تأهيل انتقالية، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية لتوفير ملجأ مؤقت لضحايا الاتجار.

وينظر وفد بلدي بالكثير من القلق إلى حقيقة عدم مصادقة أي من الدول الغربية، التي يفد إليها العمال المهاجرون على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال الهاجرين وأفراد أسرهم، التي تطلب من الدول التي يفد إليها العمال أن تمنح العمال المهاجرين معاملة متساوية مع الحد الأدنى من حماية حقوق الإنسان. وتعمل الفلبين على توفير الحماية الكاملة لضحايا التوظيف غير القانوني والاتجار وتستوثق من أن ضحايا الاتجار والعنف ضد العمال المهاجرين يجري التعامل معهم مثلما يجري التعامل مع ضحايا انتهاك حقوق الإنسان وليس باعتبارهم مشاركين في أنشطة الاتجار بالبشر أو الهجرة. ونحث البلاد الأخرى، وخاصة الدول المستقبلة للعمال المهاجرين، على التعامل مع تلك

الحالات على أساس أنها انتهاكات لحقوق الإنسان. وحتى تتسنى المساهمة بصورة مجدية في وقف ظاهرة الاتجار بالبشر، يجب أن تتم محاكمة المتاجرين بالبشر والمستفيدين من خدماتهم على السواء.

وتعتبر الفلبين الخطر الذي تشكله الجريمة المنظمة إحدى العقبات الرئيسية أمام سعي البلد نحو السلام والتقدم. وعقب الانتشار الواسع لنشاط الجريمة المنظمة في بلدنا وفي أنحاء أخرى من العالم، سعت الفلبين إلى القيام بجهود إيجابية نحو اتخاذ إجراءات للشرطة تتسم بالكفاءة والفعالية في مجابهة ذلك الخطر. وإن جميع عناصر نظام العدالة الجنائية في الفلبين – مثل إنفاذ القانون، والمحاكمة، والعملية القضائية، والإصلاحات، والمجتمع – تعمل معا في السعي نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في القضاء على الجريمة المنظمة عبر الوطنية. إلا أن هناك عددا من القيود، تشمل نقص المهارات في مجال التحقيق، والميل إلى التماس أو تقديم الحماية السياسية، والافتقار إلى أدوات الطب الشرعي الحديثة والصحيحة والموارد المالية الكبيرة المتوفرة لدى العناصر المارقة.

إن الجريمة العابرة للحدود الوطنية هي محط اهتمام مشترك وتتطلب العمل على الصعيدين المحلي والدولي. ووجود إطار للتعاون الدولي لإنفاذ القانون من شأنه أن يكمل التدابير المتخذة في إطار الاختصاص القضائي الوطني حتى يتسنى تعزيز جدول أعمال متكامل لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. ويعني ذلك دائما تقوية التعاون الدولي في منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية. كما يتطلب التزاما دوليا باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها. أود أن أضيف بأن حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ينبغي أن تحظى بأهمية قصوى منا جميعا لإكمال النظام العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا الاجتماع.

طلب ممثل أوكرانيا أن يلقي ببيان لممارسة حق الرد. هل لي أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي تمارس في حق الرد هي محددة بعشر دقائق بالنسبة للمداخلة الأولى وخمس دقائق بالنسبة للمداخلة الثانية، وبأنه يتعين على الوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): حيث إنه يذكر أوكرانيا بشكل مباشر، أود أن أشير إلى تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، المعنون بـ ”عولمة الجريمة: تقييم تهديد الجريمة المنظمة عبر الوطنية“، والذي صدر اليوم.

لقد أصبنا بخيبة أمل وإحباط كبيرين إثر قراءة الجزء ٢ المعنون بـ ”من أوروبا الشرقية إلى العالم“، من الفصل السادس الذي يُعنى بإمدادات الأسلحة. إنه من المؤسف أن تتعرض نزاهة هذه الوثيقة الطويلة للخطر بسبب خمس صفحات فقط وبقراءة ذلك الجزء قد يتساءل المرء، وهو أمر متوقع، عما إذا تمت صياغته خارج الهيئة التي قدمت التقرير. وذلك واضح من الطابع التجاري للمعلومات التي لم يتم التحقق منها وتم انتقاؤها من وسائل الإعلام.

إننا نرفض رفضا قاطعا اتهام إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحديدا بأنها مصدر رئيسي للمشكلة، سواء كانت أوكرانيا أو أي بلد آخر، وهذا نمط اعتمده المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بمنتهى السهولة منذ مناقشة مجلس الأمن حول تجارة الأسلحة في وسط أفريقيا (انظر S/PV.6288). إنه عمل مناف لأخلاق المهنة تماما، ناهيك عن التعارض مع قواعد الحياد والموضوعية

التي يفترض أن يسترشد بها الموظفون الدوليون خاصة ممن هم في مرتبة وكيل الأمين العام.

إن تجارة الأسلحة في أوكرانيا مع الحكومات الشرعية، بما في ذلك في أفريقيا، متوافقة تماما مع القانون الدولي. كما أن أفرقة خبراء الأمم المتحدة لدى السودان وسيراليون والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان الأخرى، التي تعمل معها أوكرانيا بشكل واضح وأسلوب يتسم بالشفافية، لم تأت بأي استنتاجات رسمية تثبت التورط المزعوم في التجارة غير المشروعة بالأسلحة.

إن أوكرانيا تأخذ كل التدابير اللازمة لتجنب انتهاك جزاءات الأمم المتحدة. كما أن جهاز مراقبة الصادرات الوطنية لدينا، الذي ظل يعمل منذ أواسط التسعينيات، معترف به من قبل أكثر الخبراء ريادة كواحد من أكثر الأجهزة فعالية على مستوى العالم. منذ أسبوع واحد فقط، قامت أوكرانيا باستضافة مؤتمر مراقبة الصادرات الدولية السنوي الحادي عشر، والذي حضره ممثلو ٧٠ بلدا، وهو عدد ضخم لم يسبق له مثيل في ذلك المحفل.

إن أوكرانيا هي البلد الوحيد من الاتحاد السوفياتي السابق المنضم لجميع الأنظمة الدولية القائمة لمراقبة الصادرات. وأثناء السنوات المذكورة تحديدا في التقرير، نجحت السلطات المختصة في أوكرانيا في منع العديد من المحاولات لتهريب أسلحة من أوكرانيا من قبل أفراد أجانب مستخدمين مستندات مزيفة. ويقدم بلدي بدوره المعلومات الكاملة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والمنظمات الدولية الأخرى بشكل منتظم.

لقد ظلت أوكرانيا تشدد دائما الوثائق من نوع التقرير المذكور أعلاه ينبغي أن يتم إعدادها، بشكل حصري، بواسطة خبراء متخصصين في مجالهم. وإن مسألة مراقبة الأسلحة وتقييم أنظمة مراقبة الصادرات الوطنية لبعيدة كل البعد عن مجال عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. إن تلك الأمور يتم تناولها بشكل ملائم من قبل المؤتمرات المتخصصة في مراقبة الصادرات الدولية والتي كانت أوكرانيا مشاركا فعالا فيها دائما.

إزاء هذه الخلفية، تنشأ الأسئلة التالية بشكل منطقي. ما هي مصادر المعلومات والوثائق التي استخدمها المكتب لدى إعداده للجزء المتعلق بأوكرانيا في التقرير؟ وهل طلب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتلقى تقييمات من لجان الجزاءات وأفرقة الخبراء المعنية، تثبت النشاط غير المشروع الذي ارتكبته أوكرانيا في المناطق والبلدان المشار إليها في التقرير؟ وهل اتصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة رسميا بالحكومات المذكورة، بما فيه أوكرانيا، للتحقق والتأكد من الوقائع ذات الصلة وبغية استخدامها بطريقة مسؤولة؟

إن الاعتماد على معلومات من مصادر مفتوحة في تلك المسألة الحساسة هو أمر غير مُبرَّر – ما لم تكن هناك، بالطبع، أهداف أخرى. إننا لن نتعمد الكشف عن الدافع وراء ذلك الأسلوب المُغرض. ولكن يتبين لنا أن تشويه صورة أوكرانيا على صعيد سوق الأسلحة الدولي إنما الغرض منه إرضاء بعض الأطراف الفاعلة الأخرى.

وختاما، أود أن أشدد ثانية أنه لا يوجد مثال واحد في التقرير يثبت انتهاك بلدي للالتزامات الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الحقائق هي ببساطة مزورة. وسنوزع النسخة الكاملة لبياننا، الذي سيكشف الحقائق.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.